جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيـــل:.....

العنوان:

بن يوسف بن خدة والقضايا التي شلت المؤسسات الإنتقالية للثورة الجزائرية 1956 -1962م

مذكرة مكملة للحصول شهادة ماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:

- بن يونس أحلام
- لعـلاوي حسناء

إشراف الأستاذ:

د/ سيد علي أحمد مسعود

الاسم واللقب	الرتبـــة العلمية	الصفـــة	المؤسسة
محمد حسين شريف	أستاذ التعليم العالي	رئيســا	جامعة المسيلة
أحمد مسعود سيد علي	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة المسيلة
آمـال معوشـــي	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	جامعة المسيلة

السنة الجامعية:1444-1445هـ الموافق ل 2023-م2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: بن يوسف بن خدة والقضايا الوطنية 1956 1962

إعداد الطلبة:

1- بن يوسف أحلام رقم التسجيل: 200640885 40

2- جنسناي لعلاوي رقم التسجيل:

القسم: تاريخ **الشعبة:** تاريخ **التخصص** تاريخ الوطن العربي المعاصر

إشراف: د. أ عبد مسعود **الرتبة:** أستاذ التعليم العالي

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2023-2024 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة والتقييم.

موافقة وإمضاء الاستاذ(ة) المشرف(ة):

أ.د أ. مسعود

رئيس فريق الاختصاص

د/ سعدية بن حامد

رئيس القسم

جامعة محمد بوضياف المسيلة
رئيس قسم التاريخ
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

د/ بوقرلة عبد الله

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2024

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

وو

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي (ة) ادناه :

السيد(ة): بن يوسف أحلام

الصفة(طالب, استاذ باحث, باحث دائم): طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 119881017006457004

الصادرة بتاريخ : 2021/06/27 عن دائرة : سيدي عيسى

المسجل(ة) بكلية: العلوم الانسانية والاجتماعية قسم: تاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر تحت رقم التسجيل: 2006408540

والمكلف بإنجاز اعمال بحث (مذكرة التخرج ليسانس، مذكرة ماستر' مذكرة ماجستير' اطروحة دكتوراه)

عنوانها: بن يوسف بن خدة والقضايا التي شغلت المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية 1956-1962

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2024-06-02

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues
الرقم: /2024

وو

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي (ة) ادناه :

السيد(ة): لحلاوي مسعاد

الصفة(طالب, استاذ باحث, باحث دائم): طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 198410140028[illegible]06

الصادرة بتاريخ : 2021.12.21 عن دائرة : مقرة

المسجل(ة) بكلية: العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر تحت رقم التسجيل:

والمكلف بإنجاز اعمال بحث (مذكرة التخرج ليسانس، مذكرة ماستر' مذكرة ماجستير' اطروحة دكتوراه)

عنوانها: بن يوسف بن خدة والقضايا التي تناولت المؤسسات

الاتصالية للثورة الجزائرية 1956-1962

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2024.06.09

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

شكر وتقدير

يقول النبي عليه الصلاة والسلام " من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، على نعمته علينا أن وفقنا على إكمال هذه المذكرة والصلاة والسلام على أشرف خلق الله حبيبنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين... وبعـــد/

نتوجه بعميق شكرنا وخالص امتناننا للمشرف الأستاذ: سيد علي أحمد مسعود

على قبوله الكريم بالإشراف على هذه المذكرة وعلى ما بذله في سبيل ذلك.

كما نتوجه بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى كل من:

أعضاء لجنة المناقشة الكرام، لتفضلهم على مناقشة هذا العمل وتقويمه.....

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة من أهل وأصدقاء....

ألف شكر للجميع...

فإن وفقنا فمن الله وحدة وإن أخفقنا فمن أنفسنا ومن الشيطان...

– بن يونس أحلام

– لعـلاوي حسناء

إهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.. إلى من علمني العطاء بدون انتظار.. إلى من

أحمل أسمه بكل افتخار.. كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد...

إلى روح أبي رحمه الله واسكنه فسيح جناته...

إلى ملاكي في الحياة.. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني..

إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي

إلى أغلى الحبايب... أمي الحبيبة... أطال الله في عمرها..

إلي الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى الذين مهدوا لنا

طريق العلم والمعرفة.. أساتذتنا الأفاضل...

إلى كل هؤلاء أهدي خلاصة جهدي....

بن يونس أحـلام

إهداء

إلى والدي الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما...

إلى من شاركني متاعب الحياة والدّراسة (زوجي)..

إلى أولادي قرة العين (سادن – باسل – باسم – ساجد)...

إلى سندي وثروتي التي لا تنفذ إخوتي....

الى أولاد أختي (الحاج – ملاك – آدم – منسة – حمزة)...

إلى أولاد أخي (عابد – يزن)...

إلى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم صفحاتي....

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع...

لعلاوي حسناء

مقدمة

مقدمة:

تُعدّ الثورة الجزائرية واحدة من أبرز الحركات التحررية في القرن العشرين، إذ جسّدت إرادة الشعب الجزائري في التحرر من الاستعمار الفرنسي الذي دام أكثر من قرن. وقد تميزت هذه الثورة بتضحيات عظيمة وروح نضالية فريدة، إضافةً إلى التنوع في قياداتها التي أثرت بعمق في مسارها وتحولاتها.

ويُعد بن يوسف بن خدة من الشخصيات القيادية المهمة في الثورة، حيث لعب دوراً محورياً في إدارة شؤونها، خاصة خلال فترة المؤسسات الانتقالية التي واجهت تحديات سياسية وأزمات داخلية متشابكة. فقد شغل مناصب قيادية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وساهم في تنظيم الجهود السياسية والدبلوماسية للثورة، وخصوصاً في محاولة تحقيق وحدة الصف الداخلي على الرغم من الخلافات والتوترات.

ورغم الإنجازات الكبيرة، كانت هناك عوامل متعددة شلّت المؤسسات الانتقالية وأثرت على قدرتها في مواجهة التحديات. من أبرز هذه العوائق: الخلافات الداخلية بين قيادات الثورة وصراعهم على السلطة، وضغوط القوى الاستعمارية والدولية التي حاولت التأثير على مسار الثورة. كما عانت المؤسسات من نقص الموارد والقيود اللوجستية، ما أثّر على مستوى التنسيق بين الفصائل العسكرية والسياسية.

إشكالية الدّراسة:

تثير قضية موقف بن يوسف بن خدة من القضايا التي أعاقت تقدم الثورة الجزائرية تساؤلات هامة حول دور الزعماء والقادة السياسيين في توجيه مسار الحركات التحررية، خصوصًا في سياق مليء بالصراعات الداخلية والتحديات الخارجية. فمن جهة، يُنظر إلى بن خدة كرجل براغماتي سعى إلى تحقيق الاستقلال بأقل التكاليف، ومن جهة أخرى، تتهمه بعض الأطراف بالتساهل أو ضعف الحزم في مواجهة الأزمات التي هددت وحدة الثورة وتماسكها. هذا التباين يفتح الباب لدراسة أعمق حول طبيعة قراراته ومدى تأثيرها على مسار الثورة.

هل يمكن اعتبار مواقف بن يوسف بن خدة خلال قيادته للحكومة المؤقتة إيجابية على صعيد تحقيق أهداف الثورة الجزائرية، أم أنها أسهمت في تعقيد مسارها بسبب تنازلاته السياسية وانحيازه لبعض الأطراف؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في كونها تُلقي الضوء على تحديات الثورة الجزائرية من الداخل، وتكشف عن صراعات لم تكن بالضرورة ظاهرة للعموم، مما يعمّق الفهم لتلك المرحلة المفصلية ويضيف بُعداً جديداً للدراسات التاريخية.

أهداف الدراسة:

- فهم دور بن يوسف بن خدة في توجيه المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية
- تحليل العوائق التي واجهت المؤسسات وكيفية تأثيرها على الثورة
- تقديم رؤية واضحة للعوامل الداخلية والخارجية التي شكلت تحديات كبيرة في مسار الثورة الجزائرية
- تسعى الدراسة إلى تقديم فهم أعمق لهذه المرحلة من تاريخ الجزائر، من خلال تحليل دور القيادة الجزائرية وكيفية تعاملها مع الصعوبات، وما يمكن استخلاصه من تلك التجربة لفهم تطورات الثورة وأهدافه

أسباب اختيار الموضوع:

من بين أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نجد:

- الرغبة في البحث في تاريخ الجزائر المعاصر وخاصة في الفترة الاستعمارية.

- التعريف بإحدى الشخصيات النضالية والثورية الهامة في تاريخ الجزائر والثورة ومحاولة إبراز نشاطه وإزالة الستار على الدور الذي قام به المرحوم بن خدة من القضايا التي شلت المؤسسات الإنتقالية للثورة الجزائرية 1956م/1962م.

- بالإضافة إلى كونه من الشخصيات التي قادت المسيرة الثورية كرئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومعارض بعد الانفتاح السياسي.

من خلال هذه المذكرة، سنحاول فهم تبعات ونتائج مواقف بن يوسف بن خدة من القضايا التي أثرت سلبًا على تقدم الحركة التحررية في الجزائر. سنبحث في دوافعه ورؤيته لهذه القضايا وكيف تفاعلت معها الثورة والشعب الجزائري في ذلك الزمان.

بهذه الاشكالية، سنحاول تحليل موقف بن يوسف بن خدة من القضايا التي تسببت في شل التقدم الثوري، ومناقشة تأثير تلك المواقف على ديناميكية الحركة الثورية ومستقبل الجزائر كدولة مستقلة. هل كانت هذه القضايا سببًا رئيسيًا في فشل بعض جوانب الثورة؟ وهل كان بن يوسف بن خدة له دور في تفاقم تلك القضايا أم تغييرها؟"

هذه الاشكالية يمكن أن تكون نقطة انطلاق جيدة لتوجيـــــه البحث وتوجيه التحليل نحو استكشاف دور وموقف بن يوسف بن خدة في سياق الثورة الجزائرية وتقديم تحليل، وتبعا للمادة العلمية التي استسقيناها حول هذا الموضوع، قسمنا بحثنا كما يلي:

- **الفصل التمهيدي:** خصص للتعريف بشخصية بن يوسف بن خدة.

- **الفصل الأول:** جاء تحت عنوان: "نشاطه في المؤسسات الإنتقالية للثورة"، والذي أدرجنا فيه أربع مباحث عالجنا في المبحث الأول: لجنة التنسيق الأولى 1957/1956م، أما المبحث الثاني تمثل في نشاطه في الحكومة المؤقتة الأولى سبتمبر 1958م إلى جانفي 1960م، أما البحث الثالث: لدّراسة نشاطه في الحكومة المؤقتة الثانية جانفي 1960م أوت 1961م، والمبحث الرابع: خصص لدراسة نشاطه في رئاسة الحكومة المؤقتة ووزير للمالية أوت 1961م إلى مارس 1962م.

- **الفصل الثاني:** جاء تحت عنوان: "موقف بن خدة من القضايا التي شلّت الثورة "، قسمناه إلى خمسة مباحث، المبحث الأول: معركة الجزائر وانعكاساتها على الثورة، المبحث الثاني خصصناه لموقفه من شلل الحكومة المؤقتة في ربيع 1959م ، والمبحث الثالث تطرقنا فيه لمواقفه خلال إجتماع العقداء العشر 17 أوت 1959م إلى ديسمبر 1959م.المبحث الرابع: موقفه من الخلاف مع هيئة الأركان، وآخر مبحث: خصص لموقفه من قضية المكتب السياسي خلال مؤتمر طرابلس الأخير ماي /جوان 1962م.

وأنهينا بحثنا بخاتمة استخلصت دور بن يوسف بن خدة والقضايا التي أثرت على المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية خلال هذه الفترة الحرجة.

العوائق والصعوبات:

بطبيعة الحال لا يخلو أي بحث من الصعوبات والمشاكل التي تعيق مساره إلا أنها تزيد من تحفيز الباحث على المواصلة في إتمام عمله العلمي، إذ من الصعوبة تناول موضوع ذي بعد تاريخي من زاوية سياسية قانونية، إضافة إلى غزارة المعلومات مما يصعب عملية قراءة هذه المراجع وترتيب المعلومات وفق ما يخدم فصول ومباحث المذكرة.

وجود مصادر ومراجع باللغة الأجنبية الإنجليزية والفرنسية مما يصعب عملية الترجمة والاستفادة منها.

وكذلك قصر مدة البحث التي لم تسمح لنا بالإلمام بكل الخلفيات وملابسات هذه القضية.

الفصل التمهيدي
لمحة عن حياة بن يوسف بن خدة

بن يوسف بن خدة هو ذلك الرجل الذي وهب شبابه للقضية الجزائرية مناضلا ومجاهـدا من أجل استقلال الجزائر واستعادة حريتها، وقد أبلى في سبيل ذلك البلاء الحسن. البساطة والتواضع هما السمات التي طغت على

شخص بن خدة، ألبسته ثقة رفاقه في الكفـــاح، إن الرجل كان وطنيا متيما بالجزائر، منـذ نعومـــــة أظافره، وقد كلفه هذا في العديد من الأحيـــــان السجن والاعتقال رغم صغر سنه أنه ساهم بشكل كبير في إعداد مؤسسات الدولة الجزائرية المعاصرة.

إن الرجل كان صاحب أفكار رائدة، لعبت دور هام في تعبئة الشعب الجزائري وتأطيره، حيث كـــان أحد الأطراف الفعالة في معركة الجزائر1957م رفقة عبان وبن مهيدي. الحنكة الدبلوماسية التي كانت يتمتـع بها، أكبر زعماء العالم في تلك الفترة. الرجل، يعتبر من القادة النادرين الذين بقوا أوفياء للمسار الثوري.

أولا: المولد والنشأة:

ولـد بن يوسف بن خدة بالبرواقيـة ولايـة المدية يوم 23 فيفـري 1920م، وهو ابـن قاض[1] والده "عبد العزيز بن شيخ محي الدين بن خدة "، من مواليد 1884م، كما أن جده كان أيضا قاضيًا مشهورًا بالبرواقية، يلتقي نسبهم مع نسب " الأمير عبد القادر" في جدهم المشترك "قادة بلمختار" والذي يعود نسبه إلى أهل البيت "سلالة علي بن أبي طالب"، وأمه "حنيفة ديكاي".

وكان يوسف الثالث بين إخوته الستة: فنجد عبد الحليم البكر، الحسين ابراهيم، محمد وبنت واحدة تسمى صليحة، وقد اختار له أبوه اسم الولي الصالح سيدي بن يوسف صاحب مليانة.

نشأ في أسرة صالحة ذات أصول معروفة كان أبوه من قدماء المتخرجين من المدرسة الإسلامية الفرنسية بالجزائر العاصمة، والتي تعتبر واحدة من بين المدارس الثلاث التي أنشأتها السلطات الفرنسية في كل من قسنطينة وتلمسان والجزائر العاصمة من أجل تخريج شيوخ وقضاة في قانون الأحوال الشخصية الإسلامية[2].

[1]- بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر،2012م، ص 628.

[2]- نورالدين حاروش: مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية، قراءة في تاريخ الجزائر الحديث، ط1، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011 م، ص 91.

عرف اليُتم في سن الحادية عشر من عمره، حيث كان شديد الارتباط بإخوته خاصة أخوه الأكبر عبد الحليم الذي ضحى بمعظم وقته وجهده من أجل تربيتهم ورعايتهم حتى أنه لطالما ردد المقولة الآتية فيه: " لقد ضحى بشبابه من أجل تربيتنا "[1].

ثانيا: تعليمه وتكوينه السياسي

التحق بن يوسف بن خدة في بداية تعليمه بالمدرسة القرآنية المتواجدة في مسقط رأسه، على عادة كل الجزائريين والمغاربة في تلك الفترة، حيث كانت الأسرة ترسل أبناءها إلى الكتاب قصد تعليمهم مبادئ الدين الإسلامي وتلقينهم القرآن الكريم، بهدف تمتين تربيتهم وتهذيب سلوكهم حتى يتمكنوا من ممارسة شعائرهم الدينية لما يكبرون ويكون زادهم في المستقبل[2]، وقد بدأت دراسته بالمدرسة القرآنية ثم المدرسة الفرنسية، و التحق بمدرسة ابن رشد الثانوية وهي مدرسة استعمارية سابقة، وهناك تعرف على رواد الوطنية الجزائرية كالأمين دباغين، وعبان رمضان، وسعد دحلب[3]، وفي سنة 1942م وبعد حصوله على شهادة البكالوريا التحق بكلية الطب قسم الصيدلة بجامعة الجزائر، وهي نفس السنة التي انخرط فيها في حزب الشعب الجزائري وعمره آنذاك لا يتجاوز 22 سنة، وهنا نجده قد خاض عدة جبهات منها مواصلة الدّراسة الجامعية ثم التركيز على النشاط الحزبي، بالإضافة إلى القيام بمختلف المهام التي كانت توكل اليه، هذا ما مكنه من التعرف على العديد من الطلبة الجزائريين والفرنسيين بحيث أصبح تواصل مع العديد من رجال الحركة الوطنية[4].

ولقد مارس بن خدة في تكوينه السياسي العديد من المسؤوليات المسندة إليه، بفضل ما قيل عليه من جدية وتفاني وكفاءة. وهكذا فإن بن يوسف بن خدة كان عضوًا في اللجنة المركزية ابتداء من 1947م قد أصبح عضوا ضمن فريق المسؤولين الذين جعلوا حزب الشعب الجزائري حركة الانتصار للحريات الديمقراطية أكبر الأحزاب الجزائرية عقب الحرب العالمية الثانية ، التي تصدت لكل المشاكل الأكثر تعقيدا واستعجالا من ذلك، وفي الوقت الذي عين فيه في منصب الأمين العام لحركة الانتصار سنة 1951م بقي له امتحان واحد للحصول على شهادة

[1]- نورالدين حاروش: المرجع السابق، ص 19.

[2]- بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، ط 1، دار النعمان، برج الكيفان، الجزائر، 2004، ص 389.

[3]- بن يوسف بن خدة: المصدر نفسه، ص 601.

[4]- نورالدين حاروش: المرجع السابق: ص 98.

الدكتوراه في الصيدلة وبتواضع كبير حيث طلب من زملائه في الحزب أن يمنحوه عطلة لمدة شهر وهذا لإتمام دراسته مما جعله ينال حب وتقدير هؤلاء[1].

ثم التحق بجبهة التحرير عام 1955م بعد أ ن تجاوزته الأحداث، ويصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956م–1962م، وعضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ 1956م–1957م ثم وزيرا للشؤون الاجتماعية في سبتمبر 1958م[2].

وأخيرًا رئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وأقصي من الساحة السياسية إبتداءًا من 1962م ولا يعود إليها حتى عام 1976م عندما وقع على البيان الذي يشعب نظام العقيد بومدين وفي عام 1991م أسس حزب الأمة ذا التوجه الإسلامي والذي حله فيما بعد[3].

ثالثا: نشاطه السياسي خلال الحركة الوطنية إلى 1954م

ناضل بن يوسف بن خدة في صفوف الكشافة الإسلامية ثم في صفوف الحركة الطلابية[4]. كما أبدى اهتماما كبيرا بالنشاط السياسي الذي يقوم به حزب الشعب الجزائري والذي تأسس في مارس 1937م، ويعود الفضل أساسا إلى الدور الكبير الذي لعبته "جريدة الأمة " التابعة للحزب في إيصال مطالبه وأفكاره إلى مختلف شرائح الشعب الجزائري عموما والطلبة على وجه الخصوص[5]، كما كان بن خدة في منظمة الشبيبة الجزائرية* التي أسسها لمين دباغين سنة 1942م. وفي هذه السنة وبعد حصوله على شهادة البكالوريا سجل بقسم الصيدلة بقسم الجزائر، وفي ختام دراسته بكلية الطب والصيدلة حصل سنة 1951م على ديبلوم في الصيدلة مما جعله واحدا من عناصر النخبة الجزائرية المثقفة[6].

---

[1]- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 607.

* منظمة الشبيبة الجزائرية الثورية: تأسست بداية سنة 1942 والتي أسسها محمد لمين دباغين، فقد ساهمت في تقديم تصور سياسي جديد للمرحلة الثورية، وتأطير الشباب المتحمس للعمل الثوري.

[2]- عاشور شرفي: قاموس الثورة الجزائرية 1954–1962م، ترجمة، عالم مختار، دار القصبة، الجزائر، 2007م، ص70.

[3]- محمد يوسفي: الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة، تقديم وتعريب محمد شريف بن دالي حسين، منشورات ثالة الابيار، الجزائر، 2007 ص 29.

[4]- عبد القادر حميد: فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 1998، ص 279.

[5]- محمد حربي: الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، موفع للنشر، الجزائر، 2008، ص183.

[6]- رضا مالك: الجزائر في ايفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956–1962 . تر: فارس غضوب، ط1، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2003م، ص 366.

انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري 1942م وفي سنة 1943م انظم إلى جماعة الناشطين الذين بادروا بتنظيم حملة ضد التجنيد في صفوف الجيش الفرنسي بالبليدة، وهذا أثناء الحرب العالمية (1939- 1945م) كلفته هذه الحملة إقامة في السجن لمدة ثمانية أشهر، وفي سنة 1946م وتحت إدارة حسين لحول انظم مع عيسات ايدير وعبدالمالك تمام إلى هيئة جريدة الحزب " لاناسيون ألجيريان".

وشارك بهذه الصفة في أول مؤتمر مشترك لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية الذي عقد في 15-16 فيفري 1947م في الجزائر العاصمة. وأصبح عضوا في اللجنة المركزية، كما أصبح في نفس العام مسؤول الطبعة الفرنسية للجريدة المزدوجة اللغة " المغرب العربي "، فكانت الجريدة قريبة من الموضوعات التي يدافع عنها الحزب.

وعندما ظهرت في أوت 1949م جريدة لا لجيري ليبر " l'algerie libre "* الخاصة بالحزب كلف بن خدة بالإشراف على التحرير وترأس في نفس الوقت اللجنة المركزية للدعاية الإعلامية[1].

وفي سنة 1947م أصبح بن يوسف بن خدة عضوا في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية[2]، إثر المؤتمر الأول للحزب يومي 15-16 فيفري في بلكور هذا المؤتمر الذي ناقش مسألة مشاركة مصالي الحاج في الانتخابات**، حيث عين بن يوسف بن خدة أمينا عاما لحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية وجاء تعيينه خلفا لحسين لحول الذي كان ساخطا على مصالي الحاج ومتذمرا لتحميله مسؤولية المحن التي تلّم بالحزب**[3]، في أوت 1951م واقترحه مصالي لهذا المنصب، حيث ذكر بن يوسف بن خدة أنه بتوليه هذا المنصب فإن الحزب قد أصابه الوهن جراء الأزمات المتلاحقة (النزعة البربرية 1949م)، وانسحاب أربعة من قياديه البارزين واكتشاف المنظمة الخاصة وتفكيكها.

[1]- عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب،1989م، ص153.

[2]- رضا مالك: المرجع السابق / ص 367.

[3]- بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، ط2، حي المندرين، القطعة 106، المحمدية الجزائر،2012. ص 285-291.

وفي سنة 1951م أبدى مصالي الحاج رغبة في زيارة المشرق العربي للاتصال بالشخصيات العربية وحثهم على مضاعفة الدعم المادي والمعنوي للحركة وتوسيع الدعاية لصالح القضية الجزائرية[1]. ولكنه عاد إلى باريس بعد أن قام بجولة إلى القاهرة ومكث بضواحي باريس في بلدة " شانتي "حتى شهر فبراير 1952م تاريخ عودته إلى الجزائر واستقراره في بوزريعة.

وفي ظل هذه المرحلة الشائكة بالمشاكل والتي تبقى في تصاعد مستمر خرج مصالي بفكرة جديدة للجنة المركزية، وهي رغبته بجولة عبر الوطن، وأمام إصراره على هذه الفكرة وافقت قيادة الحزب. وخلال هذه الجولة ألقت الشرطة الفرنسية القبض عليه في مدينة الأصنام وتم نفيه من الجزائر في 14 ماي 1952م إلى فرنسا ووضع رهن الإقامة الجبرية، وفي جويلية 1953م سافر بن خدة إلى مدينة " نيور* "لإطلاع مصالي على أشغال اللجنة المركزية وعلى تشكيلة اللجنة التي كان بن خدة عضوا فيها والمكلفة بالمنظمة الخاصة، حيث أجابه مصالي: "لئن أثرت قضية المنظمة الخاصة فهذا من أجل لفت انتباهكم[2]".

وبعد عودة بن خدة من "نيور" من زيارته الثانية لمصالي عقد اجتماعا للجنة المركزية بتاريخ: 12 سبتمبر 1953م من أجل دراسة التقرير الذي أرسله مصالي مع مولاي مرباح، حيث وصف الحزب وسياسته بالمنهج الإصلاحي بالانحراف عن المبادئ الثورية للحزب. [3]

وبالتالي قرر سحب ثقته من بن خدة الأمين العام في المقابل طالب الجميع تخويله السلطة المطلقة وبذلك يكون مصالي قد فتح باب الأزمة على مصراعيه خاصة رفض استقبال حسين لحول بصفته أمينًا عامًا للّجنة المركزية الذي زاره في أواخر شهر نوفمبر ليشرح له موقف اللجنة المركزية وحسن نية أعضائها اتجاه رئيس الحزب[4].

---

[1]- أحمد مهساس: الحركة الوطنية الثورية في الجزائر منذ الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة مسعود حاج مسعود، محمد عباس، منشورات الذكرى الأربعون للإستقلال، الجزائر، 2002م، ص295.

* نيور: وهي بلدية فرنسية تقع في إقليم دو سيفر التابع لمنطقة بواتو شارنت غرب فرنسا.

[2]- بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر، المصدر السابق، ص 339.

[3] - Ben youcef ben khedda : les origines du premier novembre 1954, DAHLA, ALGER, p8-9.

[4]- مومن معمري: الحركة الثورية في الجزائر من نجن شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير 1926-1954م، دار الطليعة، الجزائر، 2003م، ص 114.

وفعلا فإن مصالي الحاج قد عرض الخلاف مع اللجنة المركزية على مناضلي الحزب بفرنسا ودعى إلى انشاء ما أسماه: " لجنة الإنقاذ العام " ابتداء من 27 جانفي 1954م بغرض إعادة إصلاح الحزب .

ومن أسباب الخلاف الذي وقع بين اللجنة المركزية ومصالي الحاج بصفته رئيسا للحزب هو قضية السلطة أو القيادة، حيث كان مصالي يطالب اللجنة المركزية بمنحه السلطة المطلقة، في حين كانت اللجنة المركزية ترى عكس ذلك وتحبذ مبدأ القيادة الجماعية. هذا ما أدى الى انقسام الحزب إلى طرفين متنازعين مركزيين ومصاليين وظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل بقيادة محمد بوضياف، هذا التيار الذي تشكل بغية إنقاذ الحزب ويسعى لإعادة بناء وحدة الصف داخل حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية ولمّ شمل القاعدة النضالية لكلا الفريقين المتخاصمين.

– وفاته:

تحت حكم الرئيس الشاذلي من جديد أعلن فيه عن التعددية الحزبية، أسس بن خدة مع عبد الرحمان كيوان*، وأعضاء آخرين في الحكومة الوطنية حركة << الأمة >> وهدفها هو العمل لتجمع بين الإسلاميين والوطنيين الذين يعملون من أجل برنامج مجتمع إسلامي[1].

وفي نفس الوقت يؤسس مع الشيخ أحمد سحنون " التضامن الإسلامي الجزائري" الذي يهدف إلى التنديد بالحالة والوضع الإستثنائي والخرق الخطير لحقوق الإنسان في أعقاب إنقلاب 1992م، وتوقيف المسار الإنتخابي[2].

[1]– بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 393.

*– **عبدالرحمان كيوان:** كان محامي وعضو في حزب الشعب، وكبقية المثقفين فإنه سرعان ما ارتقى إلى مناصب القيادة ، عضو سكرتارية حركة انتصار الحريات الديمقراطية عام 1954، واصبح اسمه رمزا للإصلاحية، كان النائب الثاني لرئيس بلدية العاصمة (جاك شرفا لييه)، رفض مواقفه بن خدة على الإنضمام إلى جبهة التحرير دون شرط ونادى بالإستقلال الذاتي عوض المطالبة بالاستقلال التام، شهرت به جبهة التحرير في احدى منشوراتها، فكان آخر من انظم وشارك في المفاوضات مع مبعوثي غي مولي عام 1956م، عُين سفريا للحكومة المؤقتة في بكين عام 1961، ولم يعب أي دور بعد الحرب، أصبح مدير للوضعية العمومي ام 1974، أنظر: محمد حربي: الثورة الجزائرية ....المرجع السابق، ص 184.

[2]– نورالدين حاروش: المرجع السابق، ص 96.

إلا أن بن يوسف بن خدة لما اشتد به المرض طلب أن يُدفن إلى جانب صديقه ورفيقه الأبدي سعد دحلب في مقبرة سيدي يحي، كما أمر أن يصلي على جنازته الإمام الشيخ الطاهر آيت علجت[1].

وبعد مرض عضال ألم به توفي الرئيس بن يوسف بن خدة في بيته بالجزائر العاصمة يوم 5 ذو الحجة 1424هـ[2]، الموافق لـ 4 فيفري 2003 بعد مسيرة حافلة من النضال والعطاء عن عمر يتناهز الـ 83 سنة ودفن في مقبرة سيدي يحي عوض مربع الشهداء مقبرة العالية، وهذا 15 يوما بعد رحيل آخر رموز الحركة الوطنية وحرب التحرير وهو الدكتور لمين دباغين، وبعده رحيل صديقة الشيخ أحمد سحنون الذي يرقد بجواره أيضا، طيب الله ثراهم وأسكنهم فسيح جناته، حضر جنازته جمع غفير من المواطنين بالإضافة إلى شخصيات سياسية وفكرية بجميع توجهاتها[3].

كان يوسف بن خدة معروفا بعمق التدين والتقوى وحب الوطن وسعة الثقافة والإهتمام بكتابة الثورة والحركة الوطنية رحمه الله تعالى[4].

ترك خمسة كتب مطبوعة:

- جذور أول نوفمبر 1954م.
- إتفاقيات إيفيان 1962 م.
- أزمة الجزائر 1962م.
- عبان رمضان وبن مهيدي ودورهما الفعال في الثورة.
- الجزائر عاصمة المقاومة الجزائرية.

وكتابين تحت الطبع:

- رفاق مصالي يحاكمونه.
- خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر سنة 1957م[5].

[1]– نورالدين حاروش. المرجع السابق، ص97.

[2]– بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 393.

[3]– نجود ظافر: ثوار وشهداء من الجزائر، دار سحنون للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص 173.

[4]– رابح لونيسي وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر من 1830م إلى 1989م، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص420.

[5]– بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 394.

خلد اسمه من خلال إطلاق تسمية الهياكل المختلفة باسمه، فمستشفى البرواقية مسقط رأسه يحمل اسم يوسف بن خدة[1].

كرمته أيضا السلطات الجزائرية بإطلاق اسمه على الجامعة المركزية بالجزائر[2]، وهي أكبر وأقدم جامعة بالجزائر من طرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بداية من 26 جويلية 2004م، حيث أصبحت تسمى جامعة بن يوسف بن خدة. الجزائر[3].

[1]– نورالدين حاروش: المرجع السابق، ص 97.

[2]– رابح لونيسي وآخرون: مصدر السابق، ص 420.

[3]– نورالدين حاروش: المرجع السابق، ص 97.

الفصــل الأول:

نشاطه في المؤسسات الانتقالية للثورة.

المبحث الأول: لجنة التنسيق الأولى 1956م/1957م

أ- تشكيلة لجنة التنسيق والتنفيذ:

جاء في اجتماع مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م ضرورة تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ، وهي عبارة عن حكومة مصغرة أُقترحت من طرف (م.و.ت.ج)... أعطيت لها عدة مهام منها تطبيق القرارات السياسية والعسكرية....الخ[1].

تشكلت من خمسة أعضاء هم[2]:

- عبان رمضان وكان مسؤول عن التنظيم.
- كريم بلقاسم مسؤول عن الاتصالات.
- سعد دحلب مسؤول عن الدعاية والاتصال.
- بن خدة مسؤول عن الاتصالات السياسية.
- العربي بن مهيدي مسؤول عن الإستراتيجية العامة.

تعتبر هذه اللّجنة مجلس حرب حقيقي حيث كان من مهامها أيضا قيادة وتوجيه جميع فروع الثورة حيث وصفها سعد دحلب على أنها أكثر من مكتب سياسي.... ولأول مرة نجد سلطة جبهة التحرير الوطني نفسها منسقة ومركزة في هيئة محددة[3].

الهدف من تشكيل هذه اللّجنة والواضح في اسمها هو التنسيق بين المناطق الداخل والخارج وتنفيذ القرارات الصادرة من القادة الخمس.

تتمثل مهامها في:

- تنفيذ القرارات ومسؤولة أمام م.و.ت.ج.
- التنسيق بين الولايات في الداخل والخارج حيث أنها بدأت عملها داخل أرض الوطن ثم انتقلت الى الخارج.

[1]- ضيف الله عقيلة: التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، ط1، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013، ص309.

[2]- سعد دحلب: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، ط.خ، منشورات حلب، الجزائر، 2007، ص40.

[3]- سعد دحلب، المصدر نفسه، ص30.

- توجيه الشعب وتنظيمه كذلك للدعاية والإعلام.
- تقسيم الجزائر الى 6 ولايات + تنظيم الجيش[1].

ب – نشاطه:

بن يوسف بن خدة كان أحد القادة البارزين في الثورة الجزائرية وشغل أدوارًا سياسية ودبلوماسية مهمة. يمكن تقسيم نشاطه إلى عدة محاور رئيسية:

- نشر شعارات جبهة التحرير وثورتها بكل صغيرة وكبيرة، كان مكلف هو وسعد دحلب على الصحافة والإعلام، ولكن الجزء الأكبر كان مؤمنا من طرف بن خدة بالإضافة إلى العلاقات، الملاجئ، التنظيم السياسي، الاتصالات.
- تطبيق قرارات ل.ت.ت، والتي كانت تتخذ من طرفه هو وعبان رمضان[2].
- التركيز على الإتحاد العام للنقابات والاتحاد العام للعمال الجزائريين[3]، التي تعتبر هذه الأخيرة نقابة تأسست من طرف المصاليين بهدف استقطاب قاعدة عمالية لتكون سند بالعمل السياسي أتت بعد تفجير الثورة 1954م.

في 1956/02/17م عقد اجتماع يضم بن خدة وعبان رمضان بيير شولي عيسات ايدير لإعادة ترتيب وتشريع عملية التأمين:

- تسمية المنظمة الجديدة والاتحاد العام للعمال الجزائريين.
- تعيين قائمة المناضلين الواجب الاتصال بهم.
- تقديم مليون فرنك كمبلغ مسبق لـ ج.ت.و.
- عدم القبول بأي تنسيق مع الإتحاد النقابي والاتحاد العام للنقابات الجزائرية.
- التخلي عن مسؤوليات التنظيمات الأخرى.
- عقد الجمعية التأسيسية 1956/02/24م.

وأهمية الاعلام حول المطالب العمالية أصدرت جريدة باسم العامل الجزائري بالفرنسية افريل 1956م[4].

[1]- contactus@m.moudjahid

[2]- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 43.

[3]- بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، د.ط، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص 84.

[4]- قندل جمال: دور بن يوسف بن خدة في تطوير الثورة الجزائرية في الداخل، الحوار المتوسطي، العدد3، 2018، ص49–50.

ج- موقف بن خدة من إضراب الثمانية أيام (28 جانفي إلى 4 فيفري 1957م):

يعتبر إضراب 8 أيام من أهم الأعمال التي قامت بها لـ.ت.ت، كانت فكرة عبان رمضان وتشاور مع العربي بن مهيدي الذي قبلها وطرحها على الأعضاء حيث قام عبان بالترتيبات اللازمة لهذا الإضراب، قام بإرسال المعطيات بالداخل و الخارج حارصًا على أن يكون شامل وناجح[1].

حيث كان بن خدة والأعضاء يفكرون من قبل في القيام بعمل شامل لإظهار الثورة وبسبب الأحداث المحلية والدولية عجل الإضراب.

هنا نجد فرنسا كانت تدعم الرأي العام الفرنسي، بأنها سيطرت على الوضع بالجزائر خاصة بعد صدور قانون حالة الطوارئ لوقف الثورة من التوّسع في التراب الوطني، وحسب قول جاك سوتيل أن الوضع في تحسن واصل الجيش في العمليات العسكرية في المدن والجبال، وكانت الهجومات في 20 أوت 1955م، بقيادة زيغود يوسف في الولاية الثانية [2] هذا فيما يخص الأحداث المحلية.

أما الدولية فكانت بسبب حادثة الطائرة والهجوم على قناة السويس (العدوان الثلاثي على مصر) وأن القضية الجزائرية قد تبثها الكتلة الأسيوية والعربية، وعرض القضية على جمعية الأمم[3].

يرى بن خدة أن هذا الإضراب سيحقق نصرًا كبيرا بسبب الجهود المبذولة، وهذا كان واضح للجميع، إن التقارير السرية المنشورة شهري جانفي فيفري 1957م ذكرت أيضًا أن هذا الإضراب قد شهد نجاحًا كبيرًا بالتعاون من التجار والحرفيين، ثم تراجع في اليوم الموالي 29 جانفي[4].

من جهة أخرى قامت فرنسا بحملة اعتقالات بقيادة ماسو، وقام بعزل الشعب عن الجبهة وهذا باتخاذه لإجراءات صارمة[5].

---

[1]- عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص96.

[2]- بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 122.

[3]- بن يوسف بن خدة: المصدر نفسه، ص 123.

[4]- محمد بكار: الإضراب العام لـ 8 أيام (28 جانفي – 4 فيفري 1957) من خلال تقارير مصلحة الربط للشمال الافريقي (SINA)، العدد4، ماي 2022 ص 886.

[5]- عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص96.

في 1957/01/28م كان بداية الإضراب، حيث لوحظ أنه تأجج 99% حتى أن الصحافة الفرنسية قد كتبت عن هذا الحدث، وفي جريدة " لوموند " قالت أن الجزائر لا تزال نائمة إلى غاية الساعة 08:30، بدأت القوات الفرنسية تتدخل بالمقالة الحديدية[1].

في ظل هذه التطوّرات التي شهدتها الثورة داخليًا وخارجيًا رأت لـ. ت. ت ضرورة تنظيم تظاهرة احتجاجية سلمية للفت أنظار الرأي العام الدولي[2].

هنا نرى أنه حدث نقاش حول مدة الإضراب فقال سعد دحلب أنه دار نقاش حاد بين العربي بن مهيدي الذي اقترح أن تكون المدة شهرًا كاملاً على عكس عبان وكريم وبن خدة أنهم لم يؤيدون هذه الفكرة لعدم استطاعة الشعب على التحمل، أما سعد فقد اِقترح مدة 3 أيام فقط[3].

بالنسبة لإنطلاق الإضراب فقد تأجل عدة مرات وطرح القضية على الجمعية العامة للأمم فكان الموعد في 1956/12/10م-1376هـ، ثم تأجل إلى 12/20، ثم قررت لـ.ت.ت أنه يأجل أكثر فكان الموعد المحدد هو 01/28 إلى 02/04 [4].

[1]- بن يوسف بن خدة: شهادات ... مصدر سابق، ص98-99.

[2]- محمد عباس: الوجيز في تاريخ الجزائر، د.ط، دار المعاصرة، الجزائر 2009، ص2234

[3]- سعد دحلب: المهمة المنجزة ....، المرجع السابق، ص45.

[4]- سيدعلي أحمد مسعود: بن يوسف بن خدة والقضايا التي شلت المؤسسات الإنتقالية للثورة (59-62)، مجلة التاريخ المتوسطي، العدد1 . ديسمبر2019، ص6-7.

- نتائج الإضراب:

حسب قول بن خدة أنه كان خطأ استراتيجي ارتكبته لـ.ت.ت، حيث خسرنا العاصمة كمقر لقيادة الثورة، وتعرضت لهجومات و ألقي القبض على العربي بن مهيدي وتعرض العديد من الأشخاص إلى التعذيب والقتل[1].

- وقد ذكر اشياء إيجابية من هذا الإضراب هي فكرة استغلال الجزائر دوليًا.
- توحد الشعب وذلك من خلال قمع الاستعمار له.
- أصبحت ج.ت.و الناطق الرسمي للثورة.
- تشتيت الاحتلال في العاصمة أدى إلى انتعاش الكفاح المسلح من جديد[2].

[1]- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 98-99.

[2]- محمد عباس: رواد الوطنية (شهادات 28 شخصية)، دار هومة، الجزائر 2009، ص109.

المبحث الثاني: نشاطه في الحكومة المؤقتة الجزائرية الأولى سبتمبر1956م إلى جانفي 1960م:

أ- تشكيلة الحكومة المؤقتة الأولى 1958/09/19م:

قررت لجنة التنسيق والتنفيذ حل نفسها بعد أربع سنوات من تأسيسها، حيث تم الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في القاهرة وتونس وعدد من الدول الأخرى، كأحد أبرز إنجازات الثورة الجزائرية.

ضمت الحكومة المؤقتة شخصيات بارزة، حيث ترأسها فرحات عباس، وكان كريم بلقاسم نائبًا له. تولى عبد الحفيظ بوصوف حقيبة وزارة الاتصالات والمخابرات، بينما شغل لمين دباغين منصب وزير الخارجية، ولخضر طوبال وزارة الداخلية. كما تولى بن يوسف بن خدة وزارة الشؤون الاجتماعية، وأحمد فرنسيس وزارة المالية، وتوفيق المدني وزارة الشؤون الثقافية.

أما السجناء الجزائريون في فرنسا، فقد تم ضمهم كأعضاء رمزيين في الحكومة، وهم: مصطفى اسطمبولي، لمين خان، وعمر أوصديق.[1].

كان لقرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية تأثير كبير على السياسة الفرنسية، حيث ساهمت في زعزعة استقرار حكوماتها المتعاقبة، وكان أبرز هذه الأحداث انقلاب 13 ماي 1958. مع عودة شارل ديغول إلى الحكم وتأسيس الجمهورية الخامسة، سعى لتحقيق انتصار على الثورة والقضاء عليها.

في هذا السياق، أعلن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في القاهرة يوم 19 سبتمبر 1958. وقام أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بتبليغ الدول بالقرار، وتم الإعلان الرسمي عنها في حفل كبير بالقاهرة حضرته وسائل الإعلام وسفراء دول مختلفة.

حظيت الحكومة المؤقتة سريعًا باعتراف دولي، حيث اعترفت بها كل من الجمهورية العربية المتحدة، ثم العراق، وليبيا، وباكستان، مما عزز مكانة الثورة الجزائرية على الساحة الدولية.[2].

[1]- عبد الله مقلاتي: نشاط الثورة الجزائرية في المغرب الأقصى 1954-1962، د.ط، دار العلم والمعرفة، الجزائر، ص234.

[2]- عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب العربي وافريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج2، ط1، دار السبيل، الجزائر 2009، ص66.

تعتبر هذه التشكيلة مزيج بين أعضاء انتصار الحريات الديمقراطية وعلماء مركزيين، حيث كان اوعمران يوجه انتقادات كثيرة فأبعد منها وعرض لين دباغين كل من كريم بلقاسم ودباغين الا أنها رفضا من لخضر بن طوبال وبصوف بعد نقاشات طويلة اختير فرحات رئيس لها[1].

تعرضت هذه التشكيلة لعدة مؤامرات واتهم رئيسها بالتساهل في القضايا وظهور صراعات كثيرة بين كريم وبوصوف على الرئاسة وبن طوبال ومحاولة الانقلاب على فرحات...، أما بن يوسف بن خدة فقد كان يؤكد على ضرورة وضع برنامج عمل ثوري يقوم على التوجيهات الاشتراكية وكان غير مناصر لفرحات[2].

ب- نشاطه في الحكومة المؤقتة الأولى:

عند تسلمه لمنصب وزير الشؤون الاجتماعية أصبح له دور فعال يتمثل في:

- الاهتمام بالناحية الاجتماعية للشعب والاهتمام بالمنظمات واللاجئين من خلال توفير أجواء مناسبة للعيش بسلام.
- الإهتمام بالجالية الجزائرية بتونس والمغرب.
- تنظيم مختلف الهيئات الإجتماعية والسياسية والثقافية.
- الإهتمام بالمصالح الإجتماعية للجزائريين في الخارج من حيث الإيواء أو الملاجئ وإنشاء مستشفيات ومراكز صحية والعناية بالأطفال المتشردين والمهددين بالأمراض والأمية.
- الإهتمام باليتامى وإنشاء مراكز للتكفل بهم في تونس، المغرب، ليبيا[3].
- إشرافه على مختلف المنظمات الإجتماعية والإتحاد العام للصناعة والتجارة وكذلك الهلال الأحمر الجزائري و الاتحاد العام للنساء الجزئريات، الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الاتحاد العام للطلبة الجزائريين المسلمين[4].

[1]- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 80.

[2]- سعد دحلب: المصدر نفسه، ص 85.

[3]- عبدالله مقلاتي: دور بلدان المغرب العربي ....، المرجع السابق،ص68.

[4]- عبدالله مقلاتي: نشاط الثورة الجزائرية.....، المرجع السابق، ص235.

سعى كذلك إلى إعادة هيكلة الاتحاد العمال الجزائريين بعد تعرضه للقمع من طرف فرنسا و إعادة تنشيط عملها بضمها إلى كفدرالية الطلبة[1].

– نجد أن بن يوسف بن خدة قد أدى دوره كاملاً فب إدارة وزارة الشؤون الاجتماعية بإهتمامه بتأطير شؤون اللاجئين في الدول الشقيقة والاهتمام بأدق التفاصيل[2].

ج– التمثيل الدبلوماسي لبن يوسف بن خدة:

رغم أن منصبه كان يتعلق بالصحة والشؤون الإجتماعية إلا أنه كان له دور كبير في النشاط الدبلومسي للكومة المؤقتة، قام بعدة زيارات إلى الدول العربية و الإفريقية والأوربية لتعزيز العلاقات الدبلوماسية وكسب التأييد الدولي للقضية الجزائرية، تركزت جهوده على توضيح مطالب الثورة الجزائرية والحصول على دعم سياسي ومادي.

ساهم بن خدة بشكل كبير في العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني قبل تأسيس الحكومة المؤقتة وإنشائها، ويمكننا أن نلخص اسهاماته فيمايلي:

1– حضور بن خدة، الإتصالات الأولى مع الفرنسيين:

عملت فرنسا على تسوية أعمال جبهة وجيش التحرير و إدعاء على أنها صنيعة أجنبية مع محاولتها لمعرفة ..... الذين عملوا على إندلاع الثورة، حيث قامت كذلك بإجراء اتصالات ولقاءات سرية مع لـ.تحرير الوطني كان منهم لقاء في ربيع 1956م–1376هـ بن يوسف بن خدة و عبان رمضان بمساعدة الأستاذ أندري مندوز حيث لم يصل إلى أي نتيجة بفعل النوايا غير الجادة لفرنسا.

2– دوره في توجيه عمل الوفد الخارجي للجبهة:

كان عبان رمضان مسؤول على التنسيق مع وفد جبهة التحرير الوطني بالقاهرة، حيث كان ينتقد أعضاء الوفد من خلال مراسلات بريدية، وكان بن خدة في بعض الأحيان يعوض عبان لخروجه في مهمات، وذلك

[1]- عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب العربي...المرجع السابق،ص69.
[2]- عبد الله مقلاتي: ناط الثورة الجزائرية...المرجع السابق،ص 236.

ما جاء في مراسلة بن يوسف (صالح خليفة) المؤرخة في 1956/07/24م-1376هـ إلى وفد جبهة التحرير الوطني في القاهرة بشأن تصريحات فرحات حول شروط جبهة التحرير لوقف القتال، وبضرورة إعتراف فرنسا للجزائريين بحقهم في الإستقلال، و ألح بن خدة في رسالته على توحيد المواقف بين قيادة الجبهة في الجزائر وممثلي الوفد الخارجي بالقاهرة.

3- قيادته لوفود الحكومة المؤقتة

- **زيارته للإتحاد السوفياتي:** كان بن خدة قائدًا لعدة مهام دبلوماسية ممثلة في جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة، وقد كان يميل إلى المعسكر الشيوعي للحصول على الدعم الاشتراكي لمواجهة فرنسا الرأسمالية

حيث قام بزيارة عدة دول منها الإتحاد السوفياتي في 1959/10/13م-1379هـ، حيث اتفق الطرفان على تقديم مساعدات للاجئين الجزائريين، ومن هنا بداية التحول موقف الاتحاد السوفياتي[1].

- **زيارته لجمهورية الصين الشعبية:** تعتبر الصين من أهم الدول الاشتراكية التي ساندت الثورة الجزائرية والاعتراف بالحكومة المؤقتة في 1958م-1378هـ، حيث توجه بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية و محمود شريف وزير التسليح إلى بكين والتحادث مع زعيمها " ماوتسي تونغ " و أعتبرت جريدة المجاهد أنها شكلت طورًا جديدًا في تاريخ العلاقات الدولية مع الخارج.

في أكتوبر 1959م-1379هـ كانت الزيارة الثانية للصين (بكين)، حيث بلغ الدعم المادي الصيني ذروته فتضاعف الدعم الصيني بعد ذلك في شكل أسلحة ومساعدات للاجئين بقيمة 25 مليار فرنك، ساهمت جمهورية الصين في تكوين اطارات عسكرية.

تركزت دبلوماسية ح.ج.م.ح على كسب الدعم الصيني لأنها قوة بشرية هائلة وتعتبر كذلك قوة نووية، حيث أدت إلى تخوف فرنسا والغرب، ويحاول اللجوء إلى التسوية السلمية خوفًا مما هو أسوأ[2].

- **زيارته لمنغوليا الخارجية:** بعد الإقلاع من بكين ذهب الى منغوليا حيث استقبله رئيسها استقبال ضخم وأكد على دعمه إلى الجزائر.

[1]- عمر بوضربة: لمحات من النشاط الدبلوماسي الثوري لبن يوسف بن خدة في الخارج 1956-1962، العدد01، جوان 2023، ص1068-1069

[2]- عمر بوضربة: المرجع نفسه، ص1069

- **زيارته لموسكو:** لم تعترف موسكو بالحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر، إلا أنها رحبت بالوفد الجزائري.

- **ذهابه إلى مصر:** رجع بن خدة راضٍ عن الرحلات التي قام بها وجلبه لمساعدات مادية لا بأس بها، سواء كانت ذخيرة أو مواد غذائية للاجئين وقد عرفوا على المستوى الدولي أكثر[1].

- **لقائه بماتي (MATTEI):** توعد هذا الاخير مساعدة الجزائر، حيث بعد شهرين اتصل بسعد دحلب في مكتبه بالقاهرة.

عرف ماتي من ذهابه إلى الصين وذاب الوفد الجزائري إلى هناك أيضا هو ايطالي الأصل [2].

- **زيارته إلى البلدان العربية:** قام بزيارة عدة دول عربية منها مصر والتي قامت بالتضامن مع الثورة الجزائرية بالإضافة إلى دمشق التي فتحت أبوابها إلى الجزائر،كذلك قام بزيارة ليبيا حيث استقبل الليبيون الوفد الجزائري أحسن استقبال و أكدوا دعمهم لحرب التحرير وقاموا بمقاطعة البضائع الفرنسية.

قام بزيارة المغرب الأقصى كذلك من 01/04/ إلى 1962/02/01م-1382هـ حيث ساعده ملك المغرب الحسن الثاني باستعمال حدود بلده في دعم الحرب[3].

[1]- سعد دحلب: المهمة المنجزة ...، المصدر السابق، ص95-96

[2]- سعد دحلب: المصدر نفسه، ص98-99.

[3]- مريم الصغير: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، ط2،دار الحكمة، الجزائر 2012، ص242.

المبحث الثالث: نشاطه في الحكومة المؤقتة الثانية جانفي 1960م-أوت1961م

أ- الحكومة المؤقتة الثانية (جانفي 1960م- أوت1962م):

تشكلت هذه الحكومة من أجل ضمان شرعية الثورة . حيث أن الحكومة المؤقتة الأولى قد واجهت العديد من المشاكل، وذلك بسبب تنافس وتسابق الشخصيات القيادية لجبهة التحرير الوطني.

قام الرئيس عباس فرحات أمام هذا الوضع الخطير باستدعاء الأعضاء إلى تونس (مجالس الولايات) إلا أن هذا الأخير لم يستطع الانتقال لتونس لأسباب أمنية وعملية، قام فرحات بإسناد المهمة المحددة إلى خمسة أعضاء لطفي من الولاية، حاج لخضر الولاية[1]، علي كافي الولاية[2]، ومن بين الأسباب أيضا التي أدت الى تشكيل حكومة مؤقتة ثانية هي انقسام أعضاء المجلس الوطني للثورة إلى قسمين، قسم برئاسة كريم بلقاسم وقسم ثاني برئاسة عبدالكريم بوصوف، بالإضافة إلى نقص قيادة وهران للسلاح حيث أنها اضطرت للقتال بالقنابل اليدوية لاستيلاء مراكش على الأسلحة التي تم شراءها من قبل وهران وتهريبها عبر مراكش.

- ضرورة دخول أعضاء الحكومة للبدء بالعمل
- عزم جيش التحرير الوطني على استمرار الكفاح للاستقلال.

حيث تم في هذه الحكومة تسليم سلطات الحكومة المؤقتة إلى الباءات الثلاث (كريم بلقاسم، عبدالحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال)، حيث كان الاجتماع خاص بالعقداء العشر في 1956/12/18م إلى 1960/01/20م بعد انتهاء الاجتماع اتفقوا على أن تكون تشكيلة الحكومة المؤقتة الثانية من:

ب - تشكيلتها:

- فرحات عباس: رئيس
- كريم بلقاسم: نائب رئيس ووزير الشؤون الخارجية.
- أحمد بن بلة: نائب رئيس.
- حسين آيت أحمد: نائب رئيس.

[1]- سيد علي أحمد مسعود: بن يوسف بن خدة والقضايا ...، المرجع السابق، ص5.

[2]- سعد دحلب: المهمة المنجزة ...، المصدر السابق، ص103.

- رابح بيطاط: نائب رئيس.
- محمد بوضياف: وزير دولة.
- محمد خيضر: وزير دولة.
- محمدي السعيد: وزير دولة.
- عبد الحميد مهري: وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية.
- عبدالحفيظ بوصوف: وزير التسليح والاتصالات العامة.
- أحمد فرنسيس: وزير المالية والشؤون الاقتصادية.
- محمد يزيد: وزير الإعلام.
- لخضر بن طوبال: وزير الداخلية[1].

في هذه الحكومة، أصر العقداء على ضرورة وضع برنامج واضح وقوانين أساسية لتنظيم الثورة، بالإضافة إلى التفكير في استراتيجيات جديدة مثل تجاوز العقبات الميدانية المتمثلة في الخطوط المكهربة، وتوسيع نطاق العمل المسلح إلى خارج الحدود. ساهم اجتماع العقداء بشكل كبير في إنجاح أشغال الدورة بشكل كامل.

خلال اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية، تم التأكيد على أهمية إنشاء لجنة وزارية داخل الحكومة تتولى مهام الدفاع، تكون مرتبطة بهيئة أركان الحرب وتعمل على تعزيز العمل الجماعي. كما تم اقتراح تقليص نفوذ الشخصيات العسكرية القوية داخل الحكومة لضمان التوازن في اتخاذ القرارات.

إضافة إلى ذلك، تم تشكيل لجنة استشارية ضمت شخصيات بارزة مثل محمد السعيد قائد أركان الحرب في الشرق، وهواري بومدين في الغرب. وخلال المداولات، اقترح ما يُعرف بـ"الباءات الثلاثة" (كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، ولخضر بن طوبال) إنشاء حكومة عسكرية تضم قادة آخرين مثل بن خدة وعمر أوصديق، لتكون بمثابة القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني.

ومع ذلك، اتسمت هذه المقترحات بروح التنافس بين الشخصيات القيادية، حيث سعى كل طرف للحفاظ على نفوذه داخل السلطة. تفاقم هذا التنافس بعد اتهام "الباءات الثلاثة" من قبل محمود الشريف بالإسراف والتبذير المالي، مما أثار جدلًا حول الوضع المالي للثورة وأثر على سير النقاشات.

[1]- سعد دحلب: المهمة المنجزة ...، المصدر السابق، ص104.

المبحث الرابع: نشاطه في الحكومة المؤقتة الثالثة ووزير المالية أوت 1961م إلى مارس 1962م

أ-تشكيل الحكومة المؤقتة الثالثة:

في رئاسة فرحات عباس نرى أن الحكومة المؤقتة الثانية توقف المفاوضات بسبب تصلب الموقف الفرنسي وبسبب الأحداث التي تمر بها الثورة وتزايد حدتها آل القادة إلى عرض الأمر على المجلس القومي للثورة ففي 09 إلى 27 أوت تم عقد اجتماع المجلس الوطني للثورة وذلك لدراسة نتائج المفاوضات مع فرنسا، وبعد حوالي 07 سنوات على الحرب ضدها حاولوا تقييم مسار الثورة بالإضافة إلى معالجة أزمة الحكومة بعدما طالب كريم بلقاسم خلافة فرحات عباس.

ورأى محمد حربي أن سعد دحلب وبن خدة اتهموا فرحات عباس بإفتقاره إلى الحزم في المفاوضات الخاصة بقضية الصحراء وعلى أنه كذلك يعطي بعض الالتزامات دون الأخذ برأي البقية[1].

- عينت لجنة مكونة من محمد بن يحي وعمر بوداود ومحمد السعيد لاقتراح تشكيلة الحكومة.
- ففي سبتمبر 1961م تم تشكيل حكومة مؤقتة ثالثة برئاسة بن يوسف بن خدة الذي جاء من انعقاد إجتماع بطرابلس[2].

تشكلت الحكومة من:

- بن يوسف بن خدة: رئيس المجلس ووزير المالية.
- كريم بلقاسم: نائب رئيس المجلس ووزير الداخلية.
- أحمد بلة: نائب رئيس المجلس.
- محمد بوضياف: نائب رئيس المجلس.
- محمدي السعيد: وزير دولة.
- رابح بيطاط: وزير دولة.
- محمد خيضر: وزير دولة.

[1]- محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المرجع السابق، ص 183-184.

[2]- سيد علي أحمد مسعود: بن يوسف بن خدة والقضايا ...، المرجع السابق، ص 10.

- حسين آيت أحمد: وزير دولة.
- عبدالحفيظ بوصوف: وزير التسليح والاتصالات العامة.
- عبد الله بن طوبال: وزير دولة
- سعد دحلب: وزير الشؤون الداخلية.
- محمد يزيد: وزير الإعلام[1].

ب-نشاطه في الحكومة المؤقتة الثالثة:

عقد المجلس الوطني اجتماعًا شهد اعتراض قيادة الأركان، خاصة ما عُرف بـ"الباءات الثلاث" (بوصوف، بن طوبال، كريم بلقاسم)، على الحكومة المؤقتة الثانية. في هذا السياق، أصدر بن يوسف بن خدة أول تصريح له في تونس بتاريخ 15 سبتمبر 1961، أكد فيه أن الحرب ما زالت مستمرة، ودعا إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق أهداف الثورة.

في المقابل، أشار شارل ديغول في أحد مؤتمراته الصحفية إلى قبول مبدأ السيادة الجزائرية، مع طرح فكرة الانسحاب التدريجي. وفي رد فعل مباشر، أكد بن خدة استعداده للدخول في مفاوضات مع فرنسا لوقف الحرب وفتح مشاريع تعاونية تخدم مستقبل الجزائر.

في تصريح علني آخر في تونس بتاريخ 25 أكتوبر 1961، دعا بن خدة فرنسا إلى التفاوض حول تفاصيل استقلال الجزائر والعلاقات المستقبلية بين البلدين. لكن فرنسا رفضت في البداية تقديم تنازلات حاسمة، على الرغم من استمرار اللقاءات بين الطرفين.

بحلول نوفمبر 1961، بدأت المبادرات تأتي من ديغول نفسه، الذي سعى لإيجاد حل عبر التفاوض مع محاولات مستمرة للحفاظ على سيطرة فرنسا على الصحراء الجزائرية. ورغم هذه العراقيل، استطاعت الحكومة المؤقتة بفضل دبلوماسيتها المتماسكة تحقيق مكاسب مهمة، أبرزها تثبيت مبدأ وحدة التراب الوطني ووحدة الشعب الجزائري.

حاول ديغول الالتفاف على الحكومة المؤقتة من خلال مخططات تهدف إلى الإطاحة بها، لكنها كانت واعية لهذه المناورات وأفشلتها. وانتهى الأمر بالتوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار الذي أُعلن عنه في 19 مارس 1962 عند منتصف النهار.

[1]- سعد دحلب: المهمة المنجزة ...، المصدر السابق، ص149-150.

كانت جهود ديغول تتضمن إطلاق مبادرة "سلم الشجعان"، التي هدفت إلى وقف إطلاق النار وإعادة المشاركين في الحرب إلى حياتهم العادية. إلا أن هذه المحاولات، التي شابها التضليل والخداع وحتى التعذيب، فشلت في كسر إرادة الثورة الجزائرية. وفي النهاية، اضطر ديغول إلى الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري، مما مهد الطريق لتحقيق الاستقلال.[1]

إن تطبيق الاتفاقيات التي شرعت في 1962/03/19م تاريخ وقف إطلاق النار، إذ أن في بلغراد وجه جوزيف برقية لبن يوسف بن خدة يعبر فيها عن سروره لخبر وقف إطلاق النار والاتفاق على استقلال الجزائر، حيث سيكون عامل لتحقيق السلام[2].

من أبرز ما جاء في اتفاقية إيفيان ما يلي:

- **اتفاقية وقف إطلاق النار:** إنهاء العمليات العسكرية اعتبارًا من 19 مارس 1962 في تمام الساعة 12:00 ظهرًا.
- **التعهد بعدم اللجوء إلى العنف:** التزام جميع الأطراف بوقف كافة أشكال العنف والصدامات المسلحة.
- **انتظار نتائج استفتاء تقرير المصير:** الاتفاق على انتظار الإعلان الرسمي عن نتائج الاستفتاء المتعلق بتقرير مصير الجزائر، مع انسحاب القوات الفرنسية بعد ذلك.
- **إنشاء لجنة مختلطة:** تشكيل لجنة مشتركة تتولى تسوية المسائل المتعلقة بتطبيق وقف إطلاق النار وضمان تنفيذه.

فيما يخص معنى الاستفتاء الذي جرى هو استفتاء تقرير المصير لمعرفة إن كان الناخبون لهم الرغبة بالاستقلال على فرنسا[3].

[1]- رمضان بورغدة: عرض الجنرال ديغول لسلم الشجعان وتقرير المصير وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية، جامعة 08ماي 45، قالمة، 2008، ص79.

[2]- بن يوسف بن خدة: نهاية الحرب في الجزائر، اتفاقيات إيفيان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص64.

[3]- بن يوسف بن خدة: المصدر نفسه، ص88.

بعد معاناة الشعب الجزائري من الحرب الدموية وضغط الفرنسيين وجد بن يوسف بن خدة أن مؤتمر ايفيان له نتائج متوقعة جيدة، نظراً لإصرار الحكومة المؤقتة على أهدافها منها الصحراء تظل جزائرية واسترجاع السيادة الوطنية[1].

[1]- صحراوي عبد القادر: اتفاقيات ايفيان من خلال شهادة الرئيس بن يوسف بن خدة، العدد13، ص56-57.

الفصــل الثانـي:

موقف بن يوسف بن خدة من القضايا التي شلت الثــورة

المبحث الأول: معركة الجزائر وانعكاساتها على الثورة:

اقترح بن مهيدي فكرة إضراب الثمانية أيام، حيث كان يتولى مسؤولية تنظيم أعمال الفدائيين. وقد اتخذت لجنة التنسيق والتنفيذ قرارًا بنقل الحرب إلى العاصمة لتحقيق عدة أهداف، منها إعطاء بعد سياسي للعمل المسلح، وتعزيز الرقابة المباشرة على مجريات الثورة. كما سعت اللجنة إلى التأكيد على أولوية السياسي على العسكري، وأهمية الداخل مقارنة بالخارج، بالإضافة إلى تخفيف الضغط العسكري الذي كان يواجهه المجاهدون في الجبال[1].

المواجهة الحقيقية، المعروفة باسم معركة الجزائر، بدأت بإضراب الثمانية أيام الذي انطلق في 28 يناير واستمر حتى 4 فبراير 1957. تواصلت الأحداث بشكل متصاعد حتى أكتوبر من نفس العام، حيث دارت المعركة بين الفدائيين التابعين للمنطقة المستقلة وقوات المظليين بقيادة الجنرال ماسو وأعوانه. واشتدت المواجهات بشكل ملحوظ خلال النصف الثاني من عام 1957.

بتوجيه من العربي بن مهيدي، تم تنفيذ عملية اغتيال استهدفت رئيس فيدرالية الشيوخ في بلدية الجزائر ورئيس بلدية بوفاريك، "أميدي فروجي"، الذي كان يُعرف بتطرفه وعدائه الشديد للشعب الجزائري. قاد التخطيط لهذه العملية كل من ياسف سعدي وعلي لابوانت، بينما تولى الفدائي علي لابوانت التنفيذ الفعلي للاغتيال أمام منزل "فروجي" الواقع في 109 شارع ميشلي، المعروف حاليًا بشارع ديدوش مراد في الجزائر العاصمة.

قدمت المرأة الجزائرية جوانب مذهلة من الصمود وضبط النفس والنجاح خلال الثورة، إذ تحملت التحديات والصعوبات، سواء الداخلية أو الذاتية، وأثبتت قدرتها على تجاوزها. وعلى الرغم من عدم الفهم الذي واجهته، والذي وصل أحيانًا إلى حد العنف، استطاعت المرأة الجزائرية الحرة أن تنجز المهام التي أوكلت إليها بكل جدارة وإصرار[2].

فقد كان للمرأة الجزائرية إسهاما عظيما في العمليات الفدائية في هذه الحقبة حيث كُنَّ تدعمن العمل الفدائي في الجزائر العاصمة. والمتتبع لهذه الاسهامات يجد أنه قد تم إسناد مهمة وضع القنابل في المقاهي والحانات ومقر الخطوط الجوية الفرنسية وغيرها... للعديد من الحرائر أبرزهن: زهرة ظريف، لخضري سامية وجميلة بوحيرد.

[1]- ياسف سعدي: ذكريات معركة الجزائر، تر: منى إبراهيم وجلال صادق، الدار القومية للطباعة والنشر، الجزائر، 1997، ص226.

[2]- فرانز فانون: العام الخامس للثورة الجزائرية، تر: ذوقان قرقوط، مراجعة: الأستاذ عبد القادر بوزيدة، ط1، دار الفرابي، بيروت، لبنان،2004، ص46.

تمكن الفدائيون من تحقيق الأهداف المرسومة بتوسيع نطاق الحرب ونقلها إلى المدن، مما أدى إلى نشر الرعب في صفوف الفرنسيين داخل الجزائر العاصمة.

هذه الأمثلة الحية لا تسعى لإبراز شخصية متكررة في الخيال أو الروايات، بل تمثل تجسيدًا حقيقيًا ونقيًا للثورة دون أي مرحلة تحضيرية مسبقة. فالأمر لا يتعلق بتقليد شخصية ما، بل هو حالة درامية استثنائية تعكس التحول المباشر للمرأة الجزائرية إلى امرأة ثائرة، حيث ارتقت دفعة واحدة إلى مستوى التحدي والمأساة النضالية[1].

كان رد السلطات الاستعمارية على العمليات الفدائية جليا، فرفعوا عدد الجيش الفرنسي إلى 1500 شرطي، وتم تعبئة 4600 مظلي بقيادة ماسو فأصبحت العاصمة وخصوصا القصبة ميدانا للقتال وتمت محاصرة السكان المسلمين ومراقبتهم بواسطة مراكز مراقبة وإخضاعهم للتفتيش[2]. من خلال إنشاء قيادة قوات موازية ومستقلة عن القيادة السابقة، وبذلك سخرت السلطات الفرنسية كل الوسائل المتاحة لسحق الجبهة في العاصمة.

حظيت القوات الفرنسية بدعم كبير من حكومتها، ومنحت صلاحيات واسعة للمظليين بهدف القضاء على جبهة التحرير الوطني من جذورها والوصول إلى قيادتها العليا. استهدفت هذه العمليات تدمير التنظيم السياسي للجبهة في الجزائر العاصمة. ومن بين الإجراءات التي اتخذتها القوات الفرنسية إنشاء نظام خاص للمتعاونين والجواسيس عُرف باسم "جهاز الحماية العمرانية بالقصبة"، الذي أُطلق في 9 فبراير 1957 تحت إشراف النقيب ليجي، وكان معظم أعضائه من الحركى.

اعتمد هذا الجهاز على تقسيم المدينة إلى أجنحة سكنية محاصرة لتسهيل السيطرة عليها. ومع ذلك، واجهت جبهة التحرير الوطني تحديات داخلية أبرزها الارتباك الفكري، التناقضات، وغياب المبادئ الصارمة والاستراتيجيات الثورية المدروسة. كما أن أسر العديد من قادة الجبهة بعد أشهر قليلة من انعقاد المؤتمر أفسح المجال لسياسيين يعانون من انحرافات فكرية مثل "مرض الطفولة اليساري" (Gauchisme) أو لآخرين محافظين، لم يكونوا مهيئين فعليًا لقيادة ثورة بهذا الحجم[3].

[1]- فرانز فانون: المرجع السابق، ص 41-42.

[2]- محفوظ قداش: وتحررت الجزائر. تر: العربي بوينون، دار الأمة، د.س.ن، ص122.

[3]- عقلية ضيف الله: التنظيم السياسي والإداري ...، المرجع السابق، ص350.

ارتكبت قيادة الحرب الثورية أخطاءً جسيمة كادت أن تكون كارثية، نتيجة سوء تقييمها لأهمية المدينة والريف في حرب العصابات. فقد فشلت في إدراك أن سكان المدن، بسبب عيشهم وسط العدو واندماجهم في محيطه القمعي الضخم، لم يكونوا في وضع يسمح لهم بالانتفاض الجماهيري ضد الاحتلال دون تعريض أنفسهم لخطر القمع الشديد، وشبكاتهم للتصفية، وأجهزتهم للتدمير، ومناضليهم للتصفية الجسدية.

نتيجة لهذا الفهم الخاطئ، وباندفاع غير مدروس، صدرت أوامر بشن معركة الجزائر العاصمة ضد قوات الاحتلال الفرنسي. وكما هو معروف، انتهت هذه المعركة بهزيمة ساحقة، حيث تم تفكيك التنظيم الحضري (*Urbaine*) بالكامل. ولم تقتصر آثار هذه الهزيمة على المدن فقط، بل امتدت إلى الريف، مما أدى إلى عزله وإضعاف قدرة حرب العصابات فيه[1].

في هذا السياق، يشير بن خدة إلى أن نتائج معركة الجزائر مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بإضراب الثمانية أيام. ورغم أن الإضراب ساهم في تعزيز مكانة جبهة التحرير الوطني على الساحة الدولية، إلا أنه كان في الوقت نفسه بمثابة صفحة سوداء تحملت الثورة تبعاتها الصعبة.

وأضاف بن خدة قائلاً: "لا بد من الاعتراف بكل تواضع بأن إضراب الثمانية أيام كان خطأً استراتيجيًا ارتكبته لجنة التنسيق والتنفيذ. فقد فقدنا العاصمة كمركز لقيادة الثورة، وتفككت البنية التنظيمية للمنطقة الخاصة بمدينة الجزائر أمام أعيننا، دون أن نتمكن من فعل شيء لتدارك الموقف"[2].

2- قضية اعتقال بن مهيدي وإعدامه:

بعد معركة الجزائر، لجأت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى طرح خيار مغادرة العاصمة واللجوء إلى الجبال، ثم الانتقال إلى تونس. هذا باستثناء العربي بن مهيدي الذي رفض رفضا قاطعا، واقترح أن تقسم لجنة التنفيذ إلى مجموعتين: مجموعة تبقى بالعاصمة و أخرى تلتحق بالخارج أو بالولاية الثالثة والرابعة وتستقر بها مؤقتا على أن

[1]- أحمد بن بلة: مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبيل ميرل، تر: العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب بيروت، د.س.ن، ص.116

[2]- بن يوسف بن خدة: الجزائر عاصمة المقاومة (1956-1957)، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومه، الجزائر،2005، ص98.

تعود إلى العاصمة متى سمحت الظروف[1]. هذا وقد أثنى على هذا الاقتراح كريم بلقاسم حيث يقول: «لا يمكن أن تُترك العاصمة للمظليين، لأن ذلك يعني أن عمل عدة سنوات سيذهب هباءً منثورا».

تمكن كل من كريم بلقاسم وبن يوسف بن خدة من التوجه إلى تونس عبر الولايتين الثانية والثالثة، بينما انتقل كل من سعد دحلب وعبان رمضان إلى المغرب عبر الولاية الرابعة والخامسة في 25 فبراير 1957. في المقابل، تمكنت القوات الفرنسية من اعتقال العربي بن مهيدي في 23 فبراير 1957، وكان ذلك قبل أن يصل خبر اعتقاله إلى باقي أعضاء اللجنة.

وفي تلك الأثناء، قرر عبان وبن خدة أن مغادرة العاصمة أصبحت ضرورة لا مفر منها، فاختارا التوجه إلى البليدة. كلف عبان بن خدة بالتواصل مع بقية أعضاء اللجنة، مثل كريم ودحلب وبن مهيدي. وعندما توجه بن خدة إلى مقر بن مهيدي، وجد باب الشقة مغلقًا، فحاول الاتصال به مرارًا ولكن دون جدوى[2].

أما عن تفاصيل إلقاء القبض عليه فحسب أوساريس يقــول: «أنهم تتبعوا ابن المليارديـر بن شيكو الذي كان يملك مصنعا كبيرا، وفي الوقت نفسه كان يسيِّر أموال جبهة التحرير الوطني. وهذا الأخير الذي اعتقل وبعد استجوابه أباح بكل ما يعرفه. ومن بين ذلك عنوان بن مهيدي»[3].

وفي رواية أخرى قيل بأنه قد تم الاعتراف بمكان تواجده من طرف امرأة شابة تدعى هبرال نسيمة وهي في الأصل هبلال حيث كانت بمثابة همزة وصل هامة في لجنة التنسيق والتنفيذ. والأرجح أن المطلوب كان بن خدة لا بن مهيدي وإنما ألقوا عليه القبض (بن مهيدي) بعد أن عثروا عليه صدفة في طريق بحثهم عن بن خدة إثر اكتشافهم للوكالة العقارية، وقد وجدوا بن مهيدي يحمل بطاقة تعريف باسم عبد الرحمن عبود دون علم بقية أعضاء اللجنة بخبر اعتقاله.

وقبل أن يشد بن خدة رحاله ومغادرته للجزائر كَلَّف عبد المالك تمام بتتبع وتقصي أخبار بن مهيدي، ويقول بن خدة أن عبد المالك لم يتمكن من العثور على بن مهيدي وبالتالي فقدوا أثره ولــم يعلمـوا بـمصيره إلا بــعد

[1]- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1997، ص463.

[2]- بحوش الجودي: دور بن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية من (1959–1962) دراسة تاريخية، مذكرة لنيل الماجستير في تاريخ الثورة (مرقونة)، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007/2006، ص108.

[3]- بول أوساريس: شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة، تر: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص130.

مـرور سـبعة أيام من اعتقاله لما نشرت جريدة الجزائر «Le Journal d'Alger» الخبر في 01 مارس 1957م[1].

تداول خبر الاغتيال، وعن حيثياته يقول أوساريس أنه بتاريخ 03 مارس1957م تم التحدث في أمر محاكمة وإعدام بن مهيدي، وقد استغرق ذلك طويلا مع ماسو"Massu" وبحضور تْرانْكِي "Tranquier"، وفي الاخير تم التوصل إلى أن محاكمة بن مهيدي عن طريق القضاء أمر غير مرغوب فيه. لما له من صدى دولي ولا بدَّ لهم من ربح الوقت، وقد كانوا يسعون إلى القبض على كل أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ. وفي هذا الصدد يقول بن خدة: «إن بن مهيدي مكث مدة عشرة أيام في محلات المظليين، ولكن لم يعلموا ظروف التعذيب التي تعرض لها من طرف سجانيه»[2].

في 4 مارس 1957، استلم أوساريس العربي بن مهيدي في الأبيار، وذلك بناءً على طلب من الجنرال ماسو، الذي أمره بالتصرف كما يراه مناسبًا في تلك اللحظة. وقد تم إبلاغ بيجار بذلك. يذكر أوساريس قائلاً: "وصلت بسيارات جيب وشاحنة برفقة عدة رجال من الفريق الأول، وكانوا مدججين بالسلاح. وكان النقيب ألبير هو المداوم في تلك الفترة، فطلبت منه تشكيل فريق صغير من رجال وحدته لإحضار بن مهيدي وتسليمه لي"[3].

تم إدخال بن مهيدي إلى الشاحنة وتوجهوا به بسرعة كبيرة خوفًا من وقوع كمين قد تُعدّه جبهة التحرير. وقد صدرت تعليمات صارمة للضابط المسؤول عن حراسة بن مهيدي، تقضي بقتله فورًا إذا تعرضوا لأي هجوم، حتى لو تمكنوا من الخروج سالمين، حيث يجب إطلاق النار عليه دون تردد.

ويضيف أوساريس قائلاً: "توقفنا في مزرعة معزولة كانت وحدتي تقيم فيها على بعد نحو عشرين كيلومترًا جنوب العاصمة، على يسار الطريق. كانت المزرعة مُعارة من قبل أحد الأقدام السوداء، تضم مبنى من طابق أرضي فقط، وكان النقيب (أليرِ) المدعو تاتاف هو المسؤول عن المظليين هناك، وكانوا في غالبيتهم محل ثقة. طلبت منهم تجهيز المكان لبن مهيدي، وعندما دخل الغرفة، قاموا بتقييده وشنقه بطريقة تُوحي بإمكانية وقوع انتحار" بعد هذه الجريمة تم إنزال بن مهيدي ونقله إلى المستشفى بعد أن تم التأكد من موته، وتم التصريح بذلك من طرف

[1]- محمد عباس: ثوار عظماء (شهادات 17 شخصية وطنية)، غرناطة للنشر والتوزيع، 2013، ص82.

[2]- بن يوسف بن خدة: الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص144.

[3]- بول أوساريس: المرجع السابق، ص 133.

المكلف الإعلامي التابع للاكوست (lacoste Robert) يوم 06 مارس 1957م-1376هـ وجاء في ذلك مايلي: «إن بن مهيدي انتحر شنقا في زنزانته بواسطة خرق من القماش مزقها من قميصه.» [1].

قُتل بن مهيدي في جريمة وحشية تعرض فيها لأبشع أساليب التعذيب على يد الجنرالات الفرنسيين، الذين روجوا بعدها لشائعة انتحاره. وكان ذلك بسبب هدوئه وثباته أثناء تقييده، حيث لم يكن يخشى الموت وكان مؤمنًا تمامًا بالقضية التي كان يدافع عنها. كما لم يُمنح فرصة لتلقي محاكمة علنية.

وفقًا لما يُتداول في تصريحات أحد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، فإن بن مهيدي لم يكشف أي سرٍ لجلاديه أثناء فترة اعتقاله وتعذيبه. والدليل على ذلك أن أجهزة الأمن الفرنسية لم تتمكن من اكتشاف مكان اجتماع اللجنة، ولم تداهم الشقة التي كان يقطنها دحلب في شارع طرولار، التي كان بن مهيدي قد زارها عدة مرات.[2]

هذا ما أكده أوساريس، الذي أشار إلى أن بن مهيدي لم يخن رفقاءه، إلا أنهم عثروا على معلومات قيمة في الوثائق التي كانت بحوزته.

أما بالنسبة لخبر وفاة العربي بن مهيدي، فقد وصل إلى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ خلال اجتماعهم مع الصادق دهيليس في الأسبوع الأول من مارس 1957، حين كانوا يناقشون مصيرهم. وفي لحظة تلقيهم الخبر، كانت ردود فعلهم مشبعة باليقين أنه قد قُتل، ولم يصدقوا أبدًا قصة انتحاره[3].

وتبقى قضية بن مهيدي مثار جدل كبير. هل كان ذلك سوء حظ كما تُؤكد رواية رفقائه وعلى رأسهم بن خدة وسعد دحلب؟ أم أنها مدبرة من طرف أوساريس بأمر من ماسو للتخلص منه؟ خاصة وأن هناك مصادر تاريخية أخرى تؤكد أن بن مهيدي هو الوحيد الذي رفض الخروج من الجزائر إلى تونس، فبن مهيدي هنا متشبع بروحه الوطنية الثورية وكان يفضل موتة الشرف في ساحة الوغى ليكون وقودا جديدا وكافيا لثورةٍ لن تتوقف حتى تسترجع الجزائر سيادتها.

[1]- بول أوساريس: المرجع نفسه، ص134-135.

[2]- محمد تقية: الثورة الجزائرية المصدر، الرمز، المآل، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2010، ص 133.

[3]- محمد عباس: المرجع السابق، ص86.

3- انتقال لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تونس:

قرر أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الانتقال إلى تونس لمواصلة نشاطهم الكفاحي، وذلك بعد اشتداد الضغط على العاصمة ومحاصرتها بشكل شديد من قبل المظليين الفرنسيين. جاء هذا القرار أيضًا إثر استشهاد زعيم الثورة، العربي بن مهيدي، الذي كان أحد أبرز مفجري الثورة الجزائرية[1].

حاول السيد بن يوسف بن خدة إيجاد حل لحالة الانسداد التي شهدتها الثورة التحريرية، حيث اعتبر أن خروج لجنة التنسيق والتنفيذ بعد معركة الجزائر (فبراير 1957) كان بداية لسياسة الانحراف التي مرت بها الثورة. فقد كانت القيادة تارة تحت تأثير مصر وأخرى تحت تأثير تونس، بينما شهدت الولايات الداخلية فراغًا خطيرًا أسهم في خنق الثورة، مما دفع مسؤولي الولاية الرابعة إلى قبول "صلح الشجعان".

بناءً على ذلك، خلص بن خدة إلى أن دخول قيادة الثورة إلى الداخل أصبح أمرًا حيويًا، واقترح أن يتم الحفاظ على جهاز ح م ج ج في الخارج، وأن يتم تعيين قيادة جماعية مكونة من مكتب أو لجنة للتوجه إلى الداخل في مدة لا تتجاوز أربعة أشهر من تاريخ تعيينها. في حال عدم استجابة القيادة المكلفة بالانتقال إلى الحكومة المؤقتة، يجب دعوة الولايات إلى تشكيل فريق لقيادة الثورة داخل البلاد. في كلا الحالتين، يُعتبر الفريق الذي سيدخل أو يتم تشكيله من طرف الولايات هو السلطة العليا للثورة[2].

بعد خروج اللجنة من الجزائر، تم تشكيل لجنة ثانية تحت قيادة كريم بلقاسم، الذي تولى إدارتها وجعلها تحت نفوذه الكامل. ضمَّ كريم إلى هذه اللجنة كل من بن طوبال، وبوصوف، واوعمران، ومحمود شريف، مما رجح كفة العسكريين بعد أن كانت لصالح السياسيين في اللجنة الأولى.

أصبح عدد السياسيين في هذه اللجنة أربعة فقط، بينما كان هناك خمسة عقداء عسكريين. أما السجناء الخمسة الذين كانوا في السجون الفرنسية، فلم يكن لهم أي تأثير على هذه اللجنة بسبب تواجدهم في الأسر. وكان قرب كل من مهري ودباغين من العسكريين أكثر من علاقتهم بالسياسيين، مما أدى إلى انتقال صنع القرار إلى العقداء الخمسة في اللجنة. وفي المقابل، كان السياسيون يقتصرون على تزويد القرارات بالموافقة دون المشاركة

[1]- بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان،2013، ص312.

[2]- سيد علي أحمد مسعود: بن يوسف بن خدة والقضايا التي شلت المؤسسات ...، المرجع السابق، ص12.

الفعالة في الاجتماعات، مثل الاجتماع الذي عُقد في تونس بين 17 و20 ديسمبر 1957، والذي تم فيه مناقشة قضية عبان رمضان وسبل وضع حد لتصرفاته[1].

يمكن القول بأن المباشرة الأولى لمهام لجنة التنسيق والتنفيذ بتونس كانت في جوان 1957م، حيث عُقد أول اجتماع لها لها تدارس فيه انعكاسات الإضراب والمعركة وتطورات القضية الجزائرية واستعدوا لخدمة أهداف الثورة وقد وجدوا كل الدعم من تونس. وهنا أصرت اللجنة على مواصلة نشاطها انطلاقا من الخارج. ثم بعد ذلك تم عقد العديد من الاجتماعات. على سبيل المثال اجتماعات ال 29/23 أكتوبر 1957م- والذي قيموا من خلالها الحالة العسكرية في الجزائر والوضع الدبلوماسي المحلي والدولي.

المبحث الثاني: شلل الحكومة المؤقتة في ربيع 1959م:

كان من المفترض أن تكون هيئة قيادة الأركان تحت سلطة اللجنة الوزارية للحرب. ولكن، وفقًا لشهادة بن يوسف بن خدة، لم تمارس هذه اللجنة سلطتها بشكل فعّال، ربما بسبب انشغال أعضائها بمشاكل أخرى. هذا الوضع أدى إلى استفادة هيئة قيادة الأركان من الفراغ لتقوية نفسها، حيث تمكنت من تشكيل قوة عسكرية نشطة ومرتبة على الحدود، واستولت على جنود من جميع الولايات.

تم وضع كافة إمكانيات الحرب تحت تصرف هذه الهيئة، التي لم تكن تولي الحرب الاهتمام الكافي. إذ حولت جهازها بالكامل عن مهمته الرئيسية (الحرب) إلى التركيز على أولوية الفوز بالسلطة بعد استعادة السيادة الوطنية[2].

لم تتمكن الحكومة المؤقتة، التي كانت تتكون من ثلاث جماعات، من تجاوز انقسامات الماضي، وكان ذلك أمرًا صعبًا خاصة أن الباءات الثلاثة: كريم بلقاسم، بن طوبال، وبوصوف كانوا يهيمنون على قيادة الثورة. وقد أدى ذلك إلى ظهور ثلاثة اتجاهات على الأقل داخل الحكومة: الأول كان بين السياسيين والعسكريين، والثاني بين التيار المركزي بقيادة دباغين وحزب البيان، بقيادة فرحات عباس، وأخيرًا كان هناك صراع داخلي بين أعضاء الثلاثي الحاكم (الباءات الثلاث).

[1]- إبراهيم لونيسي: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية (1954-1962)، د.ط، دار هومه، الجزائر،2015، ص 84.

[2]- ابراهيم لونيسي: المرجع السابق، ص95-96.

كان لحادثة عميرة علاوة تأثير كبير في الحكومة المؤقتة، إذ ساهمت في حدوث انقسام بين أعضائها، مما أدى إلى تصادم في الآراء وعدم التوصل إلى خطة موحدة للرد على اجتماع العقداء الأربعة. في هذا السياق، اقترح بن يوسف بن خدة على أعضاء الحكومة دخول الجزائر لتوحيد الصفوف، وكذلك لتخفيف الضغوط التي تمارسها دول المغرب العربي ومصر على الجزائر، بهدف إنهاء الخصومات غير المجدية. وعلى الرغم من موافقة أعضاء الحكومة على هذا الطلب، إلا أنه عندما طالب بن خدة بتطبيق الإجراء في غضون شهر وتعليق اجتماع قادة الولايات خارج الوطن، تجمع أعضاء الحكومة حول بوصوف الذي استخدم الفيتو ضد هذا الاقتراح[1].

شاعت الخصومات وتأصلت في الحكومة الجزائرية وبرز ما اصطلح عليه: عدوى الزعامة والعمل الفردي. فأراد كريم بلقاسم القيادة حيث يرى من نفسه الشخصية الثورية الوحيدة التي بقيت مستمرة في مباشرة مسؤولياتها الفعلية.

غير أن هذه الفكرة قد قوبلت بالرفض من طرف كل من بوصوف وبن طوبال وكانت حجتهم أن الأعضاء الـ 22 هم المؤسسون الفعليون لجبهة التحرير الوطني، وهذا ما ضاعف من سلطة الباءات الثلاث لينتقل فيا بعد ليمس هيئات الثورة. وهذا ما ربط بحادثة انتحار عميرة علاوة بتاريخ العاشر من فيفري 1959، فاتهم لمين دباغين رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس بأنه هو المتسبب بقتله. ومنه تم إعلانه عن استقالته. زد على ذلك اتهام بومدين للحكومة المؤقتة بالعجز والفتور[2].

كما لا بد علينا من الإشارة إلى الاستياءات الكثيرة ومن أبرزها: استياء كريم بلقاسم من تعاون فرحات عباس مع بوصوف وانطلاقا من هذه الشرارات فقد تأزمت العلاقات بين الأمين دباغين وفرحات عباس إلى درجة أن يوم 10 فيفري 1959م لم يمت فيه علاوة عميرة فقط وإنما ماتت فيه الحكومة المؤقتة[3].

وهكذا كانت المطالبة بضرورة حل المشاكل التي زعزعت الحكومة المؤقتة قبل التوجه إلى الجزائر عن طريق عقد اجتماع لمجلس الوزراء – وكان ذلك يوم 29 جوان 1959م وتمثلت آرائهم فيما يلي:

[1]- صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر " الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني من 1956إلى 1965. مطبعة بن مرابط، الجزائر،2014، ص34.

[2]- مجلة التاريخ المتوسطي: مجلة سداسية دولية أكاديمية محكمة تصدر عن كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عبد الرحمان ميرة –بجاية– الجزائر، ع1، ديسمبر 2019، ص07.

[3]- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 485.

- اعتراف كريم بلقاسم بأن الحكومة المؤقتة منشقة وانتقاده لطريقة تسيير الثورة من أحد عشر وزيراً، حيث كل وزير يمثل حكومة بذاته، وكذا انتقاده لعجز الحكومة عن القيام بمهامها واتخاذ القرارات وحفظ الأسرار.

- تدخل بوصوف وتأكيده بأنه إصلاح المؤسسات فرض نفسه وقد كثرت الشكوى من هذه الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة، فنجده قد امتنع عن حضور اجتماعات الحكومة بعد سلسلة اتفاقاته مع كريم بلقاسم وبن طوبال على ضرورة الإصلاح.

ثم أضاف بوصوف قائلاً: «إن الحكومة المؤقتة قد أصبحت عبارة عن عدة حكومات وكانت عاجزة دوما عن اتخاذ القرارات، وباتفاق الجميع (أعضاء الحكومة) وقد وجب إنشاء مجلس ضيق لتسيير الثورة وتعيين مجلس وطني لتقدم له مشاريع دقيقة» هذا وقد قرأ بوصوف تقريرًا عاما عن الوضع بالحدود يوم 28أوت، غير أن محرر المحضر لم يذكر شيئا من محتوى هذا التقرير للعام[1]، ويمكن استثناء بن يوسف بن خدة الذي تحفظ على هذا القرار لأنه يرى فيه صراعا بين فريقين للظفر بقيادة الثورة[2].

وقد جاء تأكيد وزير الإعلام: محمد يزيد على ما قاله زملاءه فيقول أن الحكومة عاجزة عن أداء مهامها ولا بد من تأسيس هيئة جديدة حتى تسترجع نفوذها على الشعب في الداخل. وفي هذا السياق نجد أحمد توفيق المدني قد اقترح إدخال تعديل على نظام الحكومة لا على أشخاصها بحجة أن معظم الوزراء غير مطلعين على حقيقة ما يجري بالداخل[3].

وما دعم طلب هؤلاء: محمود الشريف الذي قدَّم بدوره إلى رئيس الحكومة المؤقتة لائحة وافق فيها على استقالة الحكومة واختيار فريق جديد. فرضح فرحات عباس وأرسل دعوة إلى قادة الولايات في الداخل للاجتماع في أقرب الآجال حتى يعيَّن المجلس الوطني الجديد للثورة وتقدم له استقالة حكومته. وفي الوقت ذاته يقوم هذا المجلس الجديد بتعيين حكومة أخرى جديدة[4].

[1]- شاوس حباسي: من وثائق الثورة الجزائرية محاضر جلسات اجتماع لجنة العشرة (11 أوت –16 ديسمبر 1959)، القسم الثاني، مجلة دراسات إنسانية، ع2، السنة الثانية، 1423هـ/2002م، ص291.

[2]- محمد حربي: المصدر السابق، ص 204/203.

[3]- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 491490

[4]- شاوس حباسي: المرجع السابق، ص297.

المبحث الثالث: مواقفه – بن خدة – خلال اجتماع العقداء 17 أوت 1959م إلى ديسمبر 1959م

أ- أسباب ودوافع اجتماع العقداء:

أدت الأوضاع الصعبة الناتجة عن خط موريس وصعوبة نقل الذخائر والأسلحة داخل البلاد إلى تدهور العلاقات بين أركان الجيش الوطني والضباط المتمركزين على الحدود الجزائرية الشرقية والغربية. وفي ذروة هذه الأزمة، دعا فرحات عباس، رئيس الحكومة المؤقتة، إلى اجتماع مع عقداء الجيش[1].

كان تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مسألة معقدة، وكان لها تأثير كبير على المسار السياسي والعسكري للثورة. فقد قوبل ظهور الحكومة وطريقة تشكيلها بانتقادات حادة من قبل العديد من السياسيين والعسكريين الذين تم تهميشهم ولم يُستشاروا في عملية التشكيل. نتيجة لذلك، وجدت الحكومة المؤقتة نفسها في دوامة من الأزمات، بدأت بمؤامرة العقيد لعموري الانقلابية في 16 نوفمبر 1958 بمدينة كاف التونسية، حيث اعتقدت المجموعة المنتمية للثورة من السياسيين والعسكريين أن تشكيل الحكومة بتلك الطريقة كان بمثابة انقلاب على الثورة ومؤسساتها. وبالتالي، دعا هؤلاء إلى إعادة تأهيل هيئات الثورة، وعلى رأسها المجلس الوطني الذي يملك السلطة العليا في اتخاذ القرارات[2].

وهناك أزمة أخرى هزَّت أركان بيت الحكومة المؤقتة وتمثلت في اجتماع قادة الداخل والمعروف باجتماع قادة الولايات الأربع في الولاية الثانية ما بين 6 و12 ديسمبر 1959م، وهو رفض صريح واستنكار للطريقة التي تأسست بها الحكومة المؤقتة، كما أن هذا الاجتماع كان رسالة تهديد منهم على أمل تصحيح مسار الثورة. ولم تتوقف أزمات الحكومة عند هذا الحد، حيث شهدت قيادة الثورة بالخارج في النصف الأول من سنة 1959م مشاكل عويصة، وضعت الثورة في منعرج خطير بسبب فقدان الثقة والسعي وراء السلطة[3].

بالإضافة إلى ذلك، يمكن الإشارة إلى صراع القوى على كرسي القيادة، الذي كان يتم على حساب إهمال وتجاهل احتياجات الثورة، والتي كانت تعتمد بشكل كبير على مدى فاعلية وجاهزية قيادتها الخارجية في مختلف

[1]- مركز الخطابي للدراسات الملحمة الجزائرية: السياق التاريخي لثورة التحرير الجزائرية (1954-1962) وأبعادها السياسية والاجتماعية والعسكرية، د.ط، د.د.ط، 2002، ص 313.

[2]- محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954-1962)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، دار هومه، الجزائر، د.ط،2007، ص153-154.

[3]- محمد العربي الزبيري وآخرون: المرجع نفسه، ص 155.

المجالات. وقد أدى هذا الصراع إلى تدهور خطير في وضع الثورة، بسبب سياسة ديغول العسكرية التي كانت تهدف إلى فصل الداخل عن الخارج[1].

من جهة أخرى، كانت هناك حركات مناهضة للثورة، مثل حركة بلونيس في الولاية السادسة والرابعة، وحادثة لا بلويت التي أودت بحياة العديد من الإطارات والمثقفين، وكان عدد الضحايا كبيرًا كما تم ذكره سابقًا. هذا الأمر ترك آثارًا عميقة كان من الصعب تجاوزها. وقد أدى ذلك إلى التفرقة والانقسام بين الداخل والخارج، بحيث أصبحت كل ولاية تعمل وفقًا لما تراه مناسبًا دون تنسيق أو تشاور مع الآخرين. ومن خلال هذا التفكك الذي طال الحكومة المؤقتة، أصبح من الضروري تسليط الضوء على سيرورة رحيل لجنة التنسيق والتنفيذ[2]، وعلى حد قول فرحات عباس فقد أصبحت الحكومة المؤقتة مشلولة تمامًا مما جعله يوجه رسالة مؤرخة في العاشر من جويلية 1959م إلى قادة الولايات يدعوهم فيها إلى تحمل المسؤولية إزاء هذا الوضع الخطير الذي آل إليه الكفاح المسلح[3].

كانت علاقات أركان الجيش الشرقية بالضباط المتمركزين على الحدود سيئة، وكانت سلطة الرائد إدير مرفوضة عند البعض منهم ويتهمونه بعدم الكفاءة ويطالبون بإبعاده وبضرورة فك حصار خط موريس والدخول إلى الجزائر بالذخيرة والسلاح. وحينما اشتدت الأزمة دعا فرحات عباس رئيس الحكومة بموافقة كريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال إلى اجتماع العقداء.

طُلب من علي كافي تسليم قيادة الولاية الثانية إلى صالح بوبنيدر والتوجه إلى تونس، كما كُلّف الحاج الأخضر بتعيين بن نوي خلفًا له في قيادة الولاية الأولى والانتقال إلى تونس أيضًا. وبالنسبة للعقيد لطفي (بودغان)، قائد الولاية الخامسة، فقد أُمر بمغادرة المغرب والتوجه إلى تونس برفقة لامين خان. أما الولاية الثالثة، فقد كانت ممثلة بالعقيد إيزوران، الذي كان موجودًا في تونس مسبقًا، في حين كان العقيد صادق (دحيلس)، ممثل الولاية الرابعة، حاضرًا أيضًا في تونس. من جهة أخرى، لم يكن للولاية السادسة تمثيل، حيث تم إلغاؤها. كما حضر الوزراء الثلاثة: كريم بلقاسم، وبوصوف، وبن طوبال، إلى جانب قائدي هيئتي الأركان الشرقية والغربية، محمدي السعيد وهواري بومدين[4].

[1]- محمد العربي الزبيري وآخرون: المرجع السابق، ص 155.

[2]- محمد حربي: المرجع السابق، ص 204

[3]- زهير إحدادن: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954-1962)، ط1، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، حسين داي/القبة،2007، ص 65.

[4]- محمد الزبيري وآخرون: المرجع السابق، ص 155.

وأمام ما آلت إليه الأوضاع، أُرغمت الحكومة المؤقتة على تسليم السلطات للباءات الثلاثة. وبعد التحصل على التفويض تم جمع الأعضاء المذكورين آنفا لتعيين حكومة مؤقتة جديدة مكلَّفة بإعطاء الثورة استراتيجية عسكرية وسياسية ودبلوماسية جديدة، وهكذا كانت الدعوة إلى عقد الاجتماع الذي عُرف باجتماع العقداء العشرة.

ب- انعقاد اجتماع العقداء:

تقرَّر تقوية الثورة وخلق قيادة موحَّدة ذات نفوذ مرموق من داخل البلاد وخارجها، وتحقيقا لهذا الهدف توصلوا إلى ضرورة تشكيل لجنة من القادة العسكريين للتغلب على الصعاب التي تواجهها الثورة على الحدود وداخل الجزائر. وتتكون هذه اللجنة من العقداء الآتية أسماؤهم:

1.محمدي السعيد (قائد الناحية الشرقية)
2.هواري بومدين (قائد الناحية الغربية)
3.عبيدي حاج لخضر (قائد الولاية الأولى)
4.علي كافي (قائد الولاية الثانية)
5.محمد يازورين (قائد الولاية الثالثة)
6.سليمان دحيلس (قائد الولاية الرابعة)
7.لطفي (قائد الولاية الخامسة)
8.كريم بلقاسم (وزير القوات المسلحة)
9.عبد الحفيظ بوالصوف (وزير الاتصالات والمخابرات)
10.لخضر بن طوبال (وزير الداخلية) [1].

وقد اتفق المجتمعون في الأخير على تشكيل مجلس وطني جديد للثورة الجزائرية يتشكل من قادة عسكريين وممثلي الثورة من فيدرالية فرنسا لجبهة ت، و. ومن ممثلين للثورة في تونس والمغرب، وتعين قادة الولايات الداخلية بالإضافة إلى القادة العسكريين المتواجدين على الحدود أمثال: علي منجلي، قايد أحمد، علي سواعي، الطاهر

[1]- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 492.

الزبيري، أحمد بن شريف. وقد اتفق الجميع على رفع التحديات وتوجيه السياسات والوقوف ضد استراتيجية ديغول للقضاء على الثورة[1].

- **الإطار الزماني والمكاني للاجتماع:**

نتيجة للأزمات المتلاحقة التي واجهتها الحكومة المؤقتة، ظهرت إرهاصات انقلاب عسكري فاشل، ما استدعى قيادة الثورة إلى عقد اجتماع طارئ في تونس، عُرف تاريخيًا بـ"اجتماع العقداء العشرة". وقد تعددت الآراء حول تاريخ انعقاده ومدته. وفقًا لمحمد حربي، استمر الاجتماع لمدة 110 أيام، مشيرًا إلى أنه عُقد بين صيف وخريف عام 1959م. بينما ذكر علي كافي أن الاجتماع استمر 94 يومًا، في حين حدد إيفيه كورييز (Courrière) مدته بـ99 يومًا، أما بن يوسف بن خدة فأشار إلى أنها بلغت 100 يوم. من جهة أخرى، قدر جيلبرت مينير (Gilbert Meynier) مدة الاجتماع بـ124 يومًا.

بناءً على هذه المعطيات، يُرجح أن الاجتماع بدأ في تونس واختتم في طرابلس، واستمرت جلساته الفعلية حوالي 114 يومًا بعد توقف دام 10 أيام. ووفقًا لهذا التقدير، يكون الاجتماع قد انعقد من 11 أغسطس 1959م إلى 16 ديسمبر 1959م[2].

انطلق اجتماع العشرة في جو متوتر للغاية. ولم يسمع فيه كريم وبوصوف وبن طوبال تماما ما كانوا يودون سماعه. إذ اتضح وبسرعة بعد عديد التدخلات أن مفهوم السلطة الرئاسية كان غائبا في ذلك الاجتماع. في أول جلسة كان اعتراض العقيد لطفي على حضور الثلاثي في الاجتماع قائلا: «في الحكومة أزمة. أنتم دعوتم القادة العسكريين إلى فض النزاع، وهنا أعضاء من الحكومة هم في ذات الوقت قضاة وأطراف في النزاع أسألكم عن مكانتكم هنا. إما أن تخرجوا وتتركونا نقوم بالتحكيم، وإما أن تقوموا باستدعاء جميع أعضاء الحكومة». بعد هذه

[1]- ناصري معمر: استراتيجية جيش التحرير في مواجهة الاستعمار الفرنسي، الولاية الأولى أنموذجا (1956-1962م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث ل.م.د، تخصص تاريخ معاصر، جامعة أحمد دراية، أدرار، ص323.

[2]- شبوب محمد: اجتماع العقداء العشر: من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959 ظروفه، أسبابه وانعكاساته على مسار الثورة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (تخصص الثورة الجزائرية 1954-1962)، جامعة وهران، 2010/2009، ص46.

الكلمة خرج كريم غاضبا، وبقي كل من بن طوبال وبوصوف صامتين كأن شيئا لم يكن.وقد روى العقيد كافي الحادثة بصورة مختلفة بعض الشيء فنجده ينسب الكلمة لنفسه[1].

أدَّى تحكيم القادة العسكريين من قبل الحكومة المؤقتة إلى زرع بذور أزمة كبرى، حيث وضع الثالوث معايير صارمة للمشاركة في الاجتماع، الأمر الذي أفضى إلى انتقال السلطة فعليًا إلى أيدي القادة العسكريين. وبعد انقطاع دام اثني عشر يومًا، استُؤنف الاجتماع بوساطة كل من بن يوسف بن خدة، وأوصديق، وعمران، ومبروك بلحسين. وخلال هذه الأجواء، وجد كريم بلقاسم نفسه في مواجهة الفخ الذي نصبه له الآخرون، ما زاد من تعقيد المشهد الداخلي وأثَّر على سير العمل الجماعي[2].

طُرح في اجتماع العقداء العشرة جل القضايا الأساسية التي كانت تواجهها الثورة وهي:

1. رجوع القيادة العليا للثورة إلى أرض الوطن.
2. تمرير الأسلحة والذخيرة إلى الداخل.
3. ضرورة دخول جيش الحدود وقيادته لتعزيز الولايات.

قام العقداء بالتحضير لكل شيء، ولم يتبقَّ سوى إقرار القرارات التي تم اتخاذها خلال الاجتماع. ويروي سعد دحلب أن كريم بلقاسم أعلن صراحة عدم استعداده لمواصلة تفويض فرحات عباس قيادة جبهة التحرير الوطني، مدعيًا أنه الأكثر كفاءة لتولي رئاسة الحكومة كونه طليقًا وحاضرًا في الميدان.

ولتجاوز هذه الأزمة، شكَّل المجلس الوطني لجنة ثلاثية ضمَّت محمدي السعيد، وهواري بومدين، وسعد دحلب للتشاور واختيار رئيس جديد. ومع ذلك، لم يحظَ كريم بلقاسم بدعم الأغلبية، حيث اعتُبر غير الأنسب لهذا المنصب. ساد القلق أجواء الاجتماع، خاصةً مع خشية البعض من أن يكون توليه للرئاسة قرارًا خاطئًا. ويروي هواري بومدين أن بن طوبال، الذي عُرض عليه منصب وزير الداخلية تحت رئاسة كريم، رفض العرض وكان في حالة من التأثر الشديد، وصلت إلى البكاء[3].

[1]- صالح بلحاج: المرجع السابق، ص42،43.

[2]- محمد حربي: المرجع السابق، ص 206.

[3]- ابراهيم لونيسي: المرجع السابق، ص 93-94.

بعد مئة وعشرة أيام من النقاشات المملة والدسائس، انتهى اجتماع العشرة هكذا إلى تعيين مجلس وطني جديد، واستبعد منه كل من الأمين دباغين وتوفيق المدني ومحمود شريف و محمد البجاوي وصالح الوانشي وعبد الملك تمام[1].

أما رؤى بن خدة فتظهر معالمها في تقديم عدة آراء لحل الأزمة وأن الرأي الأرجح الذي فُرض هو رأي الثلاثي المعروف بالباءات وهم مجموعة تمثل القوة في الحكومة – الأقوياء بلا منازع – وهكذا كانت أسبقية العسكري على السياسي أمرا نافذا. فبن طوبال على رأس جهاز جبهة التحرير، كريم على رأس الجيش، أما بوصوف فعلى رأس الشرطة. ونظرا لاتصالاتهم بولاياتهم هو ما جعلهم جميعا في موقف قوة.

أما في الفترة ما بين 16 من ديسمبر 1959م–1380هـ و18 جانفي 1960م–1380هـ فقد اجتمع أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثانية في طرابلس وقاموا بدراسة معمقة للوضع السياسي بالجزائر، واتخذوا إجراءات دقيقة تخصُّ الاستراتيجية العسكرية وتنظيم إمكانيات الجيش وكذا انتخاب جهاز حكومي جديد[2].

ويضيف رابح لونيسي قائلا بأن اجتماع العقداء العشر عام 1959م–1380هـ، ثم المجلس الوطني للثورة عام 1960م–1380هـ شكَّلا نقطة تحول هامة في مسيرة الثورة خصوصا والجزائر عموما. لأنه حسب رأيه أضعف الباءات الثلاث وأدى إلى صعود جيل عسكري بقيادة بومدين الذي اكتشف في الاجتماع ضيقَ أُفُقِ السياسيين فاقتنع بأنهم لا يستحقون قيادة الثورة.

وقد أشار بومدين إلى ذلك في تقرير لقيادة الأركان العامة بتاريخ 15 جويلية 1961م–1381هـ والذي جاء فيه: «إن اجتماع العقداء العشر سمح إلى بعضنا بأخذ صورة عن عمق السرطان الذي ينخر ثورتنا»[3].

[1]- محمد حربي: المرجع السابق، ص 206.

[2]- مجلة التاريخ المتوسطي: المرجع السابق، ص 08.

[3]- رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، د.ط، دار المعرفة، الجزائر، د.س.ط، ص44.

المبحث الرابع: موقفه من الخلاف مع هيئة الأركان

1- بداية الخلافات:

قبيل انعقاد الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس (16 ديسمبر 1959م - 18 جانفي 1960م)، كانت الأوضاع على الصعيدين الداخلي والخارجي تنذر بالخطر والقلق. فقد كان جيش التحرير الوطني في الداخل يعاني من العزلة والإهمال، يقاتل بشجاعة عدواً استعاد زمام المبادرة بشكل تدريجي. وفي الوقت نفسه، كانت الوحدات المرابطة على الحدود الشرقية والغربية مجمدة الحركة، مما أضاف إلى المشهد ألمه وتعقيده. أما على المستوى القيادي، فقد انشغل المسؤولون بالصراعات الشخصية، وتصاعدت بينهم التنافسات الحادة، وتحولت التحالفات العابرة إلى محور اهتمامهم، بعيداً عن أولويات الثورة[1].

بدأت أشغال الاجتماع يوم 16 ديسمبر 1959م، وحضر كل الأعضاء الذين سجلت أسماؤهم في اقتراح اللجنة السباعية، وأصبحت عضويتهم أمرًا واقعا، ولم يتخلف إلا أولئك الذين كانوا بداخل الجزائر ويعتبر ذلك الاجتماع من أنجح اجتماعات مجلس الثورة السابقة أو اللاحقة.

بدأت المناقشات وكانت في صعود وهبوط، تصل تارة إلى حد التجريح والتهجم وخاصة في النقطة المتعلقة بالوضع العسكري والمالي[2].

2 - أسباب الخلاف:

جوهر الصراع كان يتمحور حول السلطة، إلا أن التعبير عنه غالباً ما اتخذ شكل أسباب ظاهرية، كانت في معظم الأحيان مجرد ذرائع وليست أسباباً حقيقية للخلاف. وهذا يعني أنه لا يمكن الاعتماد بشكل كبير على الأسباب المعلنة لفهم جوهر النزاع بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة، لأن جذوره كانت مرتبطة بالسعي للهيمنة على السلطة. ويتضح هذا من خلال الطابع السياسي الذي اكتسبته العوامل الظاهرة للخلاف بين الطرفين. وعند التمعن في هذه العوامل، نجد أنها لا تحمل دلالات سياسية كافية لتبرير حدة الأزمة التي وصلت إليها العلاقة

[1]- علي الكافي: من مناضل سياسي إلى قائد عسكري 1946-1962، دار القصبة، الجزائر، ط1، 1999م، ص257.

[2]- مصطفى هشماوي: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر دراسة، المركز الوطني للدراسات والبحث، دار هومه، د.ط، الأبيار، الجزائر، 1999م، ص180-181.

بينهما. فالصراع نشأ وتفاقم حول قضايا مثل السيطرة على الولايات، تعزيز قوات جيش الحدود، تجنيد الطلبة والأطباء، ومسار المفاوضات مع الحكومة الفرنسية[1].

إضافة إلى قضية الطيار الفرنسي التي أُسقطت من طرف مدفعية جيش التحرير على الحدود فوق مركز التدريب "ملاق"، إذ قامت قيادة الأركان بِأسر الطيار "فريدريك غبار" واتهمته بالتجسس. وتحت ضغط الحكومة التونسية طالبت الحكومة المؤقتة بتسليم الأسير إلى الحكومة التونسية، غير أن بومدين وزملاءه في الأركان رفضوا ذلك مدعين أن الطيار مات.

إن قضية المكتب السياسي لم تأتِ صدفة ضمن مواثيق الثورة، بل جاءت استجابة لمشكل القيادة، والتي تستند لها مهمة تسيير شؤون الثورة وذلك بعد سخط هيئة الأركان على حكومة فرحات عباس الثانية 1960م/1961م، وإصدار المجلس الوطني خلال دورة أوت 1960م لائحة أقرَّ فيها فشل الحكومة المؤقتة في آداء مهامها بعد نقاشات حادة تخللتها مشاكل الحكومة.

والظاهر أن قضية المكتب السياسي طغت على نقاشات المؤتمرين في المجلس الوطني كبديل مؤسسي قد يغطي حالة العجز التي شهدتها أجهزة الثورة بسبب الصراع بين اللجنة الوزارية للحرب والحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة. فالقضية كانت في الأصل مسألة إعادة تقويم للوضعية التي كانت عليها الثورة واستئصال المشاكل المعلقة، وكان ذلك مستحيلا. ولحل هذه الأزمة انساق المؤتمرون إلى بوازع الوطنية لإيجاد لجنة عليا وهي: المكتب السياسي[2].

بالإضافة إلى قضية الإشراف المباشر على الولايات في داخل الوطن مع البقاء خارج الحدود بين الشرقية والغربية للبلاد[3]، حيث شرع بومدين ومساعديه في تطبيق بعض التوصيات المتعلقة بالجيش مثل: تجنيد الطلبة و اللاجئين [4].

[1]- صالح بلحاج: المرجع السابق، ص59-60.

[2]- بشرى نعمان ونسرين بزاحي: الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية بن يوسف بن خدة (1961-1962)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة 08ماي 1945، قالمة، 2020/2019، ص25/24.

[3]- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج3، المرجع السابق، ص135.

[4]- سعد بن البشير العمامرة: المصدر السابق، ص29.

كانت هيئة الأركان ترى أن الولايات تابعة لسلطتها ولابد للجنة الوزارية للحرب أن تتعامل معها على هذا الأساس، إذ ينبغي لها على وجه الخصوص أن تضع تحت تصرف هيئة الأركان المساعدات التي تخصصها للولايات، وهي التي تقوم بإيصالها إلى الداخل. أما اللجنة الوزارية فقد كانت ترى عكس ذلك.

وهكذا لم يكن بمقدورها أن تمارس سلطتها على الولايات لأنها كانت مستقرة في الخارج. ومنه أصبح التحكم في الولايات منذ ذلك الوقت ورقة أساسية في منظور الصراع على السلطة بالنسبة إلى الجانبين، فكانت هيئة الأركان تريد أن تعزز سلطتها كي تضمن قيادة الولايات إلى جانبها، وأدركت اللجنة الوزارية أن جيش الحدود قد أفلت من رقابتهم، فأصبح الاحتفاظ بالسلطة على الولايات أمر في غاية الأهمية[1]. ولعل الشيء الذي زاد في خلق حرج كبير لقيادة الأركان هو إعطاء الأوامر لجيش الحدود وقادته بالدخول إلى الجزائر قبل 21مارس 1961م[2].

3- هيئة الاركان ضد الحكومة المؤقتة:

كانت حكومة عباس الثانية تعتمد على دعم المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وقد برهنت على هذا الأساس عن قدرة فعلية على اتخاذ القرار، سرعان ما أعيدت الأمور إلى نصابها، وحققت الحكومة نجاحات كبرى في الحرب السياسية. لكن اللجنة البيوزارية للحرب، التي لم تقبل بسلطة هيئة الأركان على الولايات سوف تؤلب هذه الهيئة ضد الحكومة[3].

إن الانتصار السريع المحقق من طرف هيئة الأركان جعل اللجنة الوزارية تشعر بأن ذلك يعد طعنة في طرق تسييرها السابقة، خاصة وزير الدفاع، فبدأت تسعى لتحجيم صلاحيات هيئة الأركان وبدأت تتباطأ في إمدادها باحتياجات الجيش مع أن هيئة الأركان معروف عنها أنها كانت تتبع سياسة تقشفية حادة، وبالمناسبة أنني لازلت أذكر أنه في أحد الاجتماعات مع رئيس هيئة الأركان في بداية 1961م: قال ردا على تقديم طلبات احتياجات الوحدات قائلا: "إنه لم يصله أي شيء من الحكومة وإنه لما كلم وزير التسليح أجابه –حسب قوله – أن جنودك

[1]- صالح بلحاج: المصدر السابق، ص60.

[2]- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 499.

[3]- محمد حربي: المرجع السابق، ص216.

متعودين على السير حفاة وأنت تطلب لهم الجوارب...." عند ذلك أدركنا أن بوادر الخلاف بدأ، وكنا قريبي عهد الفوضى السابق[1].

4- أثر الخلاف على الثورة التحريرية:

كانت استقالة هواري بومدين وهذا ما أدى إلى تطور الأزمة، فقام بتقديم بيان 15 جويلية 1961م إلى رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس يشير فيها إلى أسباب استقالته التي بلغت درجة من الخطورة ولم يعد بوسع الهيئة السكوت عليها. والتي تمحورت في:

- الإهمال والطمع الذي انتشر بين عناصر الحكومة.
- ممارسة الطاقم الحكومي سياسته المبنية على الانحراف التي تتضمن عدم تطبيق قرارات طرابلس ومحاولة تصفية هيئة الأركان باعتبارها العقبة الوحيدة أمام تحقيق مصالحهم الشخصية.
- التلاعب بالأموال بين الوزراء ويقصد بذلك الباءات الثلاث إذ كانوا يشرفون على وظيفة مزدوجة، فمن جهة يشرفون على هيئة الأركان ومن جهة أخرى كان لكل منهم وظيفة خاصة به، كريم بلقاسم وزير الخارجية وبوصوف وزير الاتصالات والتسليح وبن طوبال وزير الداخلية[2]، ولذا اتهمت الحكومة بالانحراف[3].

بالإضافة إلى سوء اختيار التحالفات مع القوى الأجنبية واعتبرت العلاقات مع الحكومة التونسية هي الموضوع الذي منح هيئة الأركان الفرصة واتهاماتها ضد النظام التونسي والحكومة المؤقتة، وقد تم التركيز على الرئيس بورقيبة وكريم بلقاسم[4] غير أن الرئيس فرحات عباس رفض استقالته خوفا من انتشار خبر الصراع والانشقاق بين الحكومة وهيئة الأركان[5].

[1]- مصطفى هشماوي: المرجع السابق، ص 187.

[2]- ناصر سعاد، ناصر خديجة: المرجع السابق، ص50.

[3]- علي الكافي: المرجع السابق، ص273.

[4]- صالح بلحاج: المرجع السابق، ص493،492.

[5]- محمد تقية: المرجع السابق، ص 513.

بعد استقالة أعضاء قيادة الأركان توجه القادة إلى ألمانيا فالتقوا بأحد كبار المسؤولين في فيدرالية فرنسا السيد عمر بوداود وطرحوا عليه الأزمة، كما قاموا بإرسال رسالة إلى الزعماء الخمسة المسجونين في فرنسا لاطلاعهم على الوضع القائم بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان[1].

ومن هنا بدأت اللجنة الوزارية تبحث على دليل قيادة الهيئة وقد توجهت أنظار اللجنة إلى الرائد موسى بن أحمد المدعو مراد الذي يعتبر أحد الأعضاء المكلفين بتسيير هيئة الأركان بالنيابة وقد قدم له العرض ولم يرفضه[2]، وبهذا تواصلت الأزمة بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة وأمام هذا الوضع توجب على أنه من الضروري إعادة تشكيل حكومة جديدة برئاسة عنصر جديد معروف بتشدده وصرامته[3].

وقد تم تحديد انعقاد الدورة الرابعة بطرابلس في الفترة ما بين 09 إلى 17 أوت 1961م وتبنى هذا الاجتماع ببرنامج عمل الثورة مع وضع أفاق جديدة للدولة الجزائرية، وقد حضر هذه الدورة أعضاء هيئة الأركان وزراء الحكومة المؤقتة وجرت بينهم مجموعة من النقاشات والحوارات الحادة، حيث عالجت هذه الدورة مسألتين هامتين هما: الأزمة القائمة بين القيادة والحكومة، المفاوضات بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا. حيث أسفرت قرارات هذا المؤتمر على تعين بن يوسف بن خدة رئيسا للحكومة المؤقتة، عوضا عن فرحات عباس[4].

رغم تكوين حكومة جديدة برئاسة بن يوسف بن خدة فإن الخلاف الذي كان قائما مع هيئة الأركان استمر مع مسيري هيئة الأركان بالنيابة، حيث توجه رئيس الحكومة المؤقتة الجديد إلى الحدود الشرقية لمناقشة الوضع مع مسيري هيئة الأركان في انشاء هيئة أركان في الغرب، وأخرى في الشرق وذلك من باب جس النبض إلا أن تلك الفكرة سبق وأن جُربت وثبت فشلها، كما أن رئيس الحكومة استقبل استقبالا فاترا وأجيب على اقتراحه بأنه ليست لهم صلاحيات لمناقشة ذلك، وأن هيئة الأركان المعينة من طرف المجلس الوطني هي المخولة قانونا بذلك[5].

خلال تلك الفترة، لجأ بعض الضباط إلى كريم بلقاسم طلبًا للنصح، لكنه لم يقدم لهم أي توجيهات واضحة. وفي نوفمبر، فشلت الحكومة المؤقتة في فرض سيطرتها على الجيش، مما جعل الأزمة تدخل شهرها الثالث. مع

[1]- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص500.

[2]- مصطفى هشماوي: المرجع السابق، ص145.

[3]- فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984-1990، ص 531.

[4]- ناصر سعاد وناصر خديجة: المرجع السابق، ص52.

[5]- مصطفى هشماوي: المرجع السابق، ص 144-145.

تصاعد التوتر، اعتبر أعضاء هيئة الأركان أن الكفة قد مالت لصالحهم، فقرروا العودة من ألمانيا إلى تونس بشكل منفصل، حيث سبق علي منجلي العقيد هواري بومدين، الذي جاء لمواجهة النقيب موسى.

كان النقيب موسى قد حاول التمرد على هيئة الأركان العامة من خلال استغلال معسكرات جيش التحرير الوطني في الدار البيضاء والقنيطرة. تدخلت الشرطة المغربية واعتقلت تسعة من أفراد الكوماندوس، لكنها أفرجت عن النقيب موسى بعد تدخل شوقي مصطفاوي، ممثل جبهة التحرير بالمغرب، بناءً على برقية من رئيس الحكومة المؤقتة.

وفي تصعيد لاحق، أصدر قايد أحمد أمرًا بإعدام النقيب موسى وثلاثة من رفاقه، إلا أن الأزمة لم تُحل حتى تراجعت الحكومة المؤقتة عن مشروعها، وقررت وضع المعسكرات التي كانت تحت قيادة النقيب موسى تحت تصرف وزارة الداخلية التي كان يرأسها بن طوبال[1].

وعندما خرج الزعماء الخمسة من السجن حاول قادة هيئة الأركان أن يتحالفوا مع محمد بوضياف ويجلبوه إلى صفهم، خاصة وأنه ثوري، شجاع وغير مرتبط بأي دولة أجنبية... لكن مشكل محمد بوضياف أنه كان يؤيد موقف كريم بلقاسم ويفضل التعاون معه بقصد منع أحمد بن بلة من الوصول إلى السلطة.

ولهذا رفض محمد بوضياف أن ينضم إلى هيئة الأركان وكان البديل لمحمد بوضياف هو أحمد بن بلة الذي كان على اتصال بهيئة الأركان عندما كان في سجن "أولنوا"، وذلك عن طريق عبد العزيز بوتفليقة الذي أطلع بن بلة على ما كان يجري داخل الحكومة المؤقتة.

وحسب خطة هيئة الأركان العامة التي اقترحها عبد العزيز بوتفليقة على بن بلة فإن الحل السليم للأزمة هو: إنشاء مكتب سياسي لجبهة التحرير تكون له سلطة سياسية على الحكومة المؤقتة[2].

لم يكن بن بلة متحمس للعرض إلا أنه كان يعلم أن هيئة الأركان العامة اتصلت ببوضياف قبله، وبالمقابل رأى أن تخالفه مع هيئة الأركان العامة سوف يمكنه من التخلص من بوضياف وكريم بلقاسم والوصول إلى زعامة

[1]- سهام ميلودي: علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني (سبتمبر 1958- مارس1962)، شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران، 2012، ص68.

[2]- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 503.

جبهة التحرير الوطني، ومن أجل هذا تم التحالف بين بن بلة وهيئة الأركان حول طريقة حل الأزمة. وبالتالي كل هؤلاء القادة بريد استغلال أي فرصة للوصول إلى السلطة والإطاحة بالطرف الآخر. كمثال هيئة الأركان تريد تقوية مركزها عن طريق مساندة بن بلة، هذا الأخير الذي استغل الفرصة لإزالة بوضياف وكريم بلقاسم من طريقه، أما كريم فكان له الهدف نفسه أي كل واحد يبحث عن الفرصة التي تساعده للوصول إلى القيادة.

لذلك اتصل بن خدة بهيئة الأركان للتفاوض معها كما سبق وذكرنا وتم تأجيل أمر الخلاف من أجل استئناف المفاوضات التي توقفت في لوغران في جويلية 1961م-1381هـ، فقد كان من الضروري توجيه كل الجهود نحوها، كما كانت لها أهمية كبرى فهي تتعلق بمصير الشعب الجزائري[1].

[1]- سهام ميلودي: المرجع نفسه، ص 69-70

المبحث الخامس: اجتماع المجلس الوطني بطرابلس 27 ماي إلى 7 جوان 1962م:

شارك في المجلس الوطني للثورة التحريرية المنعقد في طرابلس في مايو 1962 ما مجموعه 52 شخصًا. [1] عملت اللجنة المكونة من سبعة أعضاء، والتي كانت مكلفة من الجمعية، بشكل مكثف طوال الليل لتقديم نتائج أعمالها مساء يوم 2 يونيو في تمام الساعة السادسة وخمسين دقيقة.

وعلى الرغم من تسجيل معظم النقاشات على أشرطة صوتية، اقترح بوصوف، المسؤول عن تنظيم الدورة وتحضيرها المادي، تعيين كاتب للجلسة لضمان التوثيق الرسمي. فوقع الاختيار على خليفة لعروسي، الذي كان يشغل منصب أمين وزارة بوصوف، لتولي مهمة تحرير المداولات رسميًا. [2]

جاءت الحكومة المؤقتة مؤتمر طرابلس بنية حصر الأعمال في نقطتين تتمثلا في: برنامج طرابلس وتعيين قيادة جديدة، ولكن هيئة الأركان تجاوزت ذلك، وأطلعت المؤتمرين على الأزمة وأطوارها، وكان رأي الهيئة بحضور القيادة هو إبعاد ثلاثي الحكومة المؤقتة لكريم وبن طوبال وبوصوف وثلاثي الأركان العامة: بومدين، سليمان، منجلي وتعيين مكتب سياسي[3].

وقد أُسندت مهمة صياغة هذا البرنامج إلى لجنة خاصة ضمت عضوين من الحكومة المؤقتة: محمد بن بلة ومحمد يزيد. وعضوان من المجلس الوطني للثورة وهما: بن يحيى ومصطفى الأشرف، رضا مالك رئيس تحرير جريدة المجاهد، محمد حربي عضو ديوان بوزارة الشؤون الخارجية، وعبد المالك تمام عضو سابق في المجلس الوطني[4].

---

[1]- علي هارون: خيبة الانطلاق فتنة صيف 62، تر: الصادق عماري/آمال فلاح، مراجعة: مصطفى ماضي، د.ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004/2003، ص 17.

[2]- علي هارون: المصدر نفسه، ص21.

[3]- ناصر سعاد، ناصر خديجة: الصعوبات التي واجهت الثورة الجزائرية في الداخل والخارج من 1959-1962 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة ابن خلدون، تيارت 2020/2019، ص55.

[4]- محمد حربي: المرجع السابق، ص271.

وفي ظرف وجيز لا يتعدى الأسبوع حُررت وثيقة للبرنامج بمدينة الحمامات التونسية، والتي عُرفت فيما بعد بـ"ميثاق طرابلس" حيث تضمنت ثلاثة محاور أساسية. جاء في المحور الأول: ضرورة إلقاء نظرة عامة على الأوضاع التي تعيشها الجزائر، أما في المحور الثاني فكان شرح وتحليل شروط تحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية[1].

وفضلا عن هذه المحاور فقد تضمنت وثيقة البرنامج مُلحقا بالحزب وعلاقته بالدولة ومن أهم ما جاء فيه: " من أجل تحقيق أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية لابد من وجود حزب جماهيري قوي وواعي... و أن جبهة التحرير الوطني التي وُلدت في خضم معركة التحرير و جمعت عدة اتجاهات ومذاهب، قد أصبح حتميا تحويلها إلى الحزب السياسي... "[2].

برز رأيان متضاربان حول تغيير ما جاء فى القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني بشأن القيادة، والقائل: " تتكفل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالسلطة التنفيذية للدولة الجزائرية حتى التحرير الكامل للتراب الوطني وإقامة مؤسسات نهائية... ".

فالرأي الأول يطالب بالإبقاء على الحكومة المؤقتة حتى انتخاب الجمعية التأسيسية وهو ما ذهب إليه بن خدة ومعظم وزراء الحكومة، أما الرأي الثاني فكان بزعامة بن بلة وبمساندة هيئة الأركان، يُطالب بتعزيز قيادة جديدة مباشرة بعد الاعتراف الفرنسي بالسيادة الجزائرية[3].

وأمام التضارب في الآراء تواصلت النقاشات حول خصائص القيادة إلى الجلسات المسائية من يوم 03 جوان دون التوصل لأيّ قرار. لذلك عَيَّن المجلس لجنة خاصة كلفها بتحديد مميزات المكتب السياسي وتعيين أعضائه، وتضم كل من: الحاج بن علا، القاضي "بوبكر"، عمر بوداود تحت رئاسة محمد بن يحيى[4].

وفي 03 جويلية 1962م دخل بن خدة مرفوقا بكريم بلقاسم وأعضاء آخرين من الحكومة مدينة الجزائر، كان في استقبالهم محمد والحاج وعزالدين، بحضور الكثير من المواطنين، فبدؤوا يحتفلون بالاستقلال يوم 05 جويلية 1962م، كانت قوات هيئة الأركان قد انطلقت من شرق البلاد وغربها نحو العاصمة.

---

[1]- علي هارون: المصدر نفسه، ص22

[2]- بخوش الجودي: المرجع السابق، ص182.

[3]- عبد الحميد محاد، المختار شويحة: أزمة صائفة 1962، مذكرة لنيل شهادة التعليم الثانوي في التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية-بوزريعة-2008/2007،

[4]- علي هارون: المصدر السابق، ص25.

وفي 11 جويلية استُقبِل أحمد بن بلة في تلمسان، وقد اكتملت الأزمة، وفي 22 جويلية 1962م أعلن بن بلة عن تشكيل مكتب سياسي كما كان مقررا في طرف المجلس الوطني للثورة بطرابلس، هذا الأمر أشعل فتيل النزاع ونددت مجموعة تيزي وزو المتكونة من: كريم بلقاسم، محمد بوضياف ومحند أولحاج بأن هذا انقلاب حسب تعبيرها[1].

أمر بن بلة القوات الموالية لمجموعة تلمسان بالزحف على العاصمة يوم 3 أوت 1962م بدعم مصري ومغربي، فاصطدمت بقوات الولاية الثالثة والرابعة عند مداخل البويرة والمدية والبليدة ليسقط أكثر من ألف جزائري في مواجهات دامية بين الإخوة فخرج الشعب إلى الطرقات والشوارع

رفع أبناء الشعب شعار "7 سنوات تكفي!" منادين بوقف الاقتتال بين الإخوة الجزائريين. بلغ الحراك الشعبي ذروته عندما ألقى المواطنون أنفسهم أمام الشاحنات العسكرية لمنعها من التقدم والتسبب في مزيد من الصراع. وأسفر الضغط الشعبي عن توصل الأطراف المتنازعة إلى اتفاق أنهى القتال، حيث سُمح لقوات بن بلة وبومدين بالدخول إلى العاصمة في 13 أغسطس 1962.

عُيّن المكتب السياسي الذي شكله بن بلة، وفي أواخر العام 1962، تم تحويل جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي (ANP) عبر دمج جيش الحدود مع قوات الداخل. كما نظّم المكتب السياسي انتخابات المجلس التأسيسي، مستبعدًا أغلب المعارضين لبن بلة وبومدين. ووفقًا للباحث زارتمان (ZARTMANN)، من بين 196 مرشحًا، كان هناك 72 عسكريًا.

تأسس المجلس التأسيسي في 20 سبتمبر 1962 برئاسة فرحات عباس، وأعلن ميلاد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وفي 26 سبتمبر 1962، عُيّن أحمد بن بلة رئيسًا لأول حكومة جزائرية، وأسند وزارة الدفاع وقيادة الجيش الوطني الشعبي إلى هواري بومدين. كما كلف محمد خيضر بمهمة بناء حزب جبهة التحرير الوطني.

غير أن بن بلة أقدم على خرق الشرعية الشعبية، الأساس الأول لبناء الدولة الحديثة، عندما قرر إعداد الدستور عبر عناصر من الحزب في قاعة سينما الماجستيك (الأطلس حاليًا) بدلًا من ترك المجلس التأسيسي يتولى

[1]- علي هارون: المصدر السابق، ص71.

هذه المهمة. عُرض الدستور لاحقًا على المجلس للمصادقة، لكن شخصيات مثل فرحات عباس وآيت أحمد رفضت هذا الإجراء، معتبرة إياه تجاوزًا للشرعية.

دخلت الجزائر منذ بداية الاستقلال في صراعات متعددة حول الشرعيات: الشعبية، التاريخية، الثورية، وحتى الدينية. كما نشأت خلافات مؤسساتية بين الرئاسة، الجيش، والحزب، مما ألقى بظلاله على مسار بناء الدولة الجزائرية الحديثة.[1].

[1]- رابح لونيسي: المرجع السابق، ص66-67.

خاتمـــــــــة

خاتمة:

في الختام يتبين أن دراسة دور بن يوسف بن خدة والتحديات التي واجهت المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية في الفترة ما بين 1956م و1962م تضيء مرحلة تاريخية معقدة وحساسة مليئة بالصعوبات والعقبات. فقد كانت الثورة الجزائرية، رغم الإنجازات الكبيرة على المستويين العسكري والسياسي، تواجه العديد من التحديات الداخلية التي تمثلت في عدم الانسجام بين القيادات وصراعات حول السلطة، ما أثر في فعالية المؤسسات الانتقالية وأدى إلى تأخير بعض الخطوات الحاسمة نحو تحقيق الاستقلال.

إن الخلافات السياسية والفكرية التي نشبت بين القادة، إلى جانب الضغوط الخارجية والمخططات الاستعمارية، كان لها دور كبير في تعقيد مسار الثورة الجزائرية. هذه الصراعات جعلت بن يوسف بن خدة وزملاءه في القيادة أمام تحديات مصيرية تتطلب منهم اتخاذ قرارات حاسمة، وفي بعض الأحيان، تقديم تضحيات جسيمة للحفاظ على وحدة الثورة واستمرارها. ورغم هذه الصعوبات، كانت المؤسسات الثورية قادرة على الصمود والاستمرار، مما ساعد على دفع عجلة التحرير في اتجاه الاستقلال النهائي.

تظهر بشكل واضح أهمية الدور القيادي الذي لعبه بن يوسف بن خدة في محاولاته لتوحيد الصفوف الداخلية للثوار، رغم التحديات الكثيرة التي واجهها. لقد سعى بن خدة بجد لتسخير الساحة الدبلوماسية لصالح القضية الجزائرية، والعمل على عرضها على مستوى دولي للحصول على الدعم من الشعوب والحكومات ضد الاستعمار الفرنسي. كان دوره محوريًا في توجيه الثورة سياسيًا، حيث بذل جهودًا كبيرة لتأكيد شرعية مطالب الشعب الجزائري في استقلاله واستعادة سيادته.

أهمية الاستفادة من دروس الماضي، لا سيما في سياقات الحركات التحررية التي تواجه التحديات الداخلية والتدخلات الخارجية. فالوحدة الداخلية والتفاهم بين الأطراف المختلفة في الحركات الثورية والسياسية هما عاملان أساسيان لتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة. كما أن القيادة الحكيمة والمرنة، التي تعرف كيف تتعامل مع الصراعات الداخلية وتحافظ على الأهداف الكبرى، تعد من أهم مقومات نجاح أي حركة تحررية.

ختامًا، تبرز تجربة بن يوسف بن خدة والمواقف التي مرّت بها المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية كدرسٍ مهم للأجيال القادمة. فقد أثبتت هذه التجربة أن الإرادة الصلبة والإدارة الحكيمة، حتى في أحلك الظروف، هما

أساس نجاح الحركات التحررية الساعية إلى تحقيق استقلالها. كما أن التاريخ سيظل ينصف أولئك الذين خدموا قضايا شعوبهم بإخلاص وتفانٍ، مهما كانت التحديات التي واجهوها.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

- بن يوسف بن خدة: الجزائر عاصمة المقاومة (1956-1957)، تر: مسعود حاج مسعود،دار هومه، الجزائر،2005.
- بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، ط2، حي المندرين، القطعة 106، المحمدية الجزائر،2012.
- بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، د.ط، دار الأمة، الجزائر، 2007.
- بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، ط1، دار النعمان، برج الكيفان، الجزائر، 2004.
- بن يوسف بن خدة: نهاية الحرب في الجزائر، اتفاقيات إيفيان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- سعد دحلب: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، ط.خ، منشورات حلب، الجزائر، 2007.

1. الكتب:

- إبراهيم لونيسي: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية (1954-1962)، د.ط، دار هومه، الجزائر،2015، ص 84.
- أحمد مهساس: الحركة الوطنية الثورية في الجزائر منذ الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة مسعود حاج مسعود، محمد عباس، منشورات الذكرى الأربعون للإستقلال، الجزائر، 2002م.
- بحوش الجودي: دور بن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية من (1959-1962م) دراسة تاريخية، مذكرة لنيل الماجستير في تاريخ الثورة (مرقونة)، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007/2006.
- بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان،2013.
- بول أوساريس: شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة، تر: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2008.
- رابح لونيسي وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر من 1830م إلى 1989م، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

- رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، د.ط، دار المعرفة، الجزائر، د.س.ط.
- رضا مالك: الجزائر في ايفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، تر: فارس غضوب، ط1، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2003م.
- رمضان بورغدة: عرض الجنرال ديغول لسلم الشجعان وتقرير المصير وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية، جامعة 08 ماي 45، قالمة، 2008.
- زهير إحدادن: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954-1962)، ط1، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، حسين داي/القبة، 2007.
- سهام ميلودي: علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني (سبتمبر 1958-مارس1962م)، شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران، 2012.
- سيد علي أحمد مسعود: بن يوسف بن خدة والقضايا التي شلت المؤسسات الإنتقالية للثورة (59-62)، مجلة التاريخ المتوسطي، ع1، ديسمبر 2019.
- صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر "الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني من 1956إلى 1965. مطبعة بن مرابط، الجزائر،2014.
- صحراوي عبدا لقادر: اتفاقيات ايفيان من خلال شهادة الرئيس بن يوسف بن خدة، ع13.
- ضيف الله عقيلة: التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، ط1، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013.
- عاشور شرفي: قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962م، ترجمة، عالم مختار، دار القصبة، الجزائر، 2007م.
- عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989م.
- عبد القادر حميد: فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 1998.

- عبدالله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- عبدالله مقلاتي: دور بلدان المغرب العربي وافريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج2، ط1، دار السبيل، الجزائر 2009.
- عبدالله مقلاتي: نشاط الثورة الجزائرية في المغرب الأقصى 1954-1962م، د.ط، دار العلم والمعرفة، الجزائر.
- علي الكافي: من مناضل سياسي إلى قائد عسكري 1946-1962م، دار القصبة، الجزائر، ط1، 1999.
- علي هارون: خيبة الانطلاق فتنة صيف 62، تر: الصادق عماري/آمال فلاح، مراجعة: مصطفى ماضي، د.ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004/2003.
- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- عمر بوضربة: لمحات من النشاط الدبلوماسي الثوري لبن يوسف بن خدة في الخارج 1956-1962، العدد01، جوان 2023.
- فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984-1990.
- فرانز فانون: العام الخامس للثورة الجزائرية، تر: ذوقان قرقوط، مراجعة: الأستاذ عبد القادر بوزيدة، ط1، دار الفرابي، بيروت، لبنان، 2004.
- قندل جمال: دور بن يوسف بن خدة في تطوير الثورة الجزائرية في الداخل، الحوار المتوسطي، العدد3، 2018.
- محفوظ قداش: وتحررت الجزائر، تر: العربي بوينون، دار الأمة، د.س.ن.

- محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954-1962م)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، دار هومه، الجزائر، د.ط،2007.

- محمد بكار: الإضراب العام لـ 8 أيام (28 جانفي- 4 فيفري 1957) من خلال تقارير مصلحة الربط للشمال الافريقي (SINA)، العدد4، ماي 2022.

- محمد تقية: الثورة الجزائرية المصدر، الرمز، المآل، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2010.

- محمد حربي: الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، موفم للنشر، الجزائر، 2008.

- محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغل، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، بيروت ط1، 1983.

- محمد عباس: الوجيز في تاريخ الجزائر، د.ط، دار المعاصرة، الجزائر 2009.

- محمد عباس: ثوار عظماء (شهادات 17 شخصية وطنية)، غرناطة للنشر والتوزيع، 2013.

- محمد يوسفي: الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة، تقديم وتعريب محمد شريف بن دالي حسين، منشورات ثالة الابيار، الجزائر، 2007.

- مريم الصغير: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، ط2، دار الحكمة، الجزائر 2012.

- مصطفى هشماوي: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر دراسة المركز الوطني للدراسات والبحث، دار هومه، د.ط، الأبيار، الجزائر، 1999م.

- مومن معمري: الحركة الثورية في الجزائر من نجن شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير 1926-1954م، دار الطليعة، الجزائر، 2003م.

- نجود ظافر: ثوار وشهداء من الجزائر، دار سحنون للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

- نورالدين حاروش: مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية، قراءة في تاريخ الجزائر الحديث، ط1، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011 م.

- ياسف سعدي: ذكريات معركة الجزائر، تر: منى إبراهيم وجلال صادق، الدار القومية للطباعة والنشر 1997.

2- **المذكرات:**"

- أحمد بن بلة: مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبيل ميرل.تر: العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب بيروت، د.س.ن.

- بشرى نعمان و نسرين بزاحي:الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية بن يوسف بن خدة(1961-1962)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة 08ماي 1945،قالمة، 2020/2019م

- شبوب محمد: اجتماع العقداء العشر: من 11 أوت إلى 16 ديسمبر1959 ظروفه، أسبابه وانعكاساته على مسار الثورة. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر(تخصص الثورة الجزائرية 1954-1962)، جامعة وهران، 2010/2009.

- عبد الحميد محاد، المختار شويحة: أزمة صائفة 1962، مذكرة لنيل شهادة التعليم الثانوي في التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية-بوزريعة، 2008/2007.

- ناصر سعاد، ناصر خديجة: الصعوبات التي واجهت الثورة الجزائربة في الداخل والخارج من 1959-1962 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة ابن خلدون، تيارت 2020/2019.

- ناصري معمر: استراتيجية جيش التحرير في مواجهة الاستعمار الفرنسي، الولاية الأولى أنموذجا (1956-1962)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث ل.م.د، تخصص تاريخ معاصر، جامعة أحمد دراية، أدرار.

3- المجلات:

- شاوس حباسي: من وثائق الثورة الجزائرية محاضر جلسات اجتماع لجنة العشرة (11 أوت-16 ديسمبر 1959)، القسم الأول، مجلة دراسات إنسانية، ع1، 2001م.
- شاوس حباسي: من وثائق الثورة الجزائرية محاضر جلسات اجتماع لجنة العشرة (11 أوت-16 ديسمبر 1959)، القسم الثاني، مجلة دراسات إنسانية، ع2، السنة الثانية، 2002م.
- مجلة التاريخ المتوسطي: مجلة سداسية دولية أكاديمية محكمة تصدر عن كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة عبد الرحمان ميرة -بجاية- الجزائر، ع1، ديسمبر 2019.
- مركز الخطابي للدراسات الملحمة الجزائرية: السياق التاريخي لثورة التحرير الجزائرية (1954-1962م) وأبعادها السياسية والاجتماعية والعسكرية، د.ط، د.د.ن، 2002.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Ben youcef Ben khedda: les origines du premier novembre 1954, dahla, Alger, p8-9.
2. Mouhamed Harbi: les archive de la révolution algérienne, Ed, jeune afrique,1981, p47.

المـــلاحق

الملحق رقم 01: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الأولى

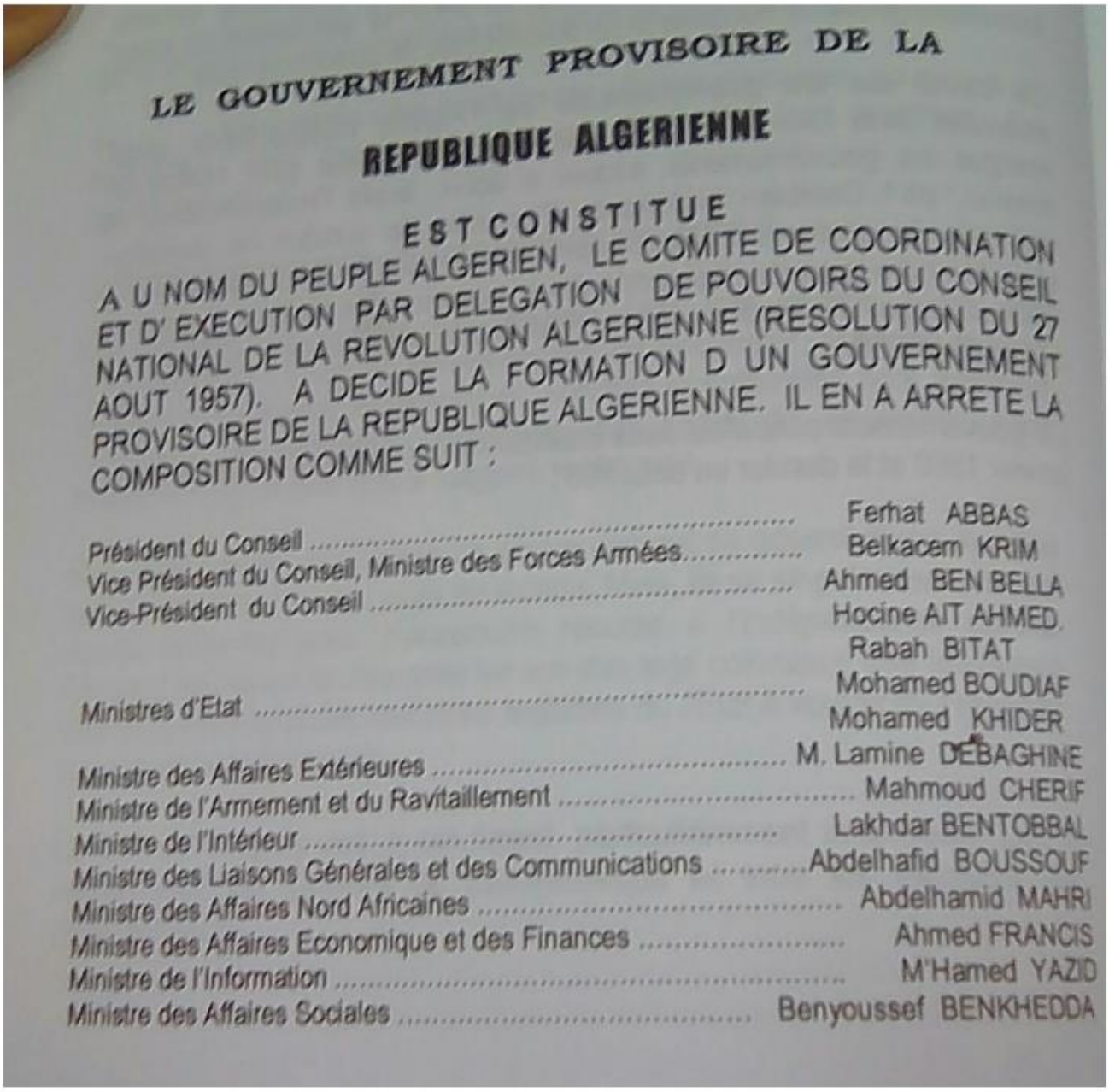

LE GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA

REPUBLIQUE ALGERIENNE

EST CONSTITUE

A U NOM DU PEUPLE ALGERIEN, LE COMITE DE COORDINATION ET D' EXECUTION PAR DELEGATION DE POUVOIRS DU CONSEIL NATIONAL DE LA REVOLUTION ALGERIENNE (RESOLUTION DU 27 AOUT 1957). A DECIDE LA FORMATION D UN GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE. IL EN A ARRETE LA COMPOSITION COMME SUIT :

Président du Conseil	Ferhat ABBAS
Vice Président du Conseil, Ministre des Forces Armées	Belkacem KRIM
Vice-Président du Conseil	Ahmed BEN BELLA
	Hocine AIT AHMED
	Rabah BITAT
Ministres d'Etat	Mohamed BOUDIAF
	Mohamed KHIDER
Ministre des Affaires Extérieures	M. Lamine DEBAGHINE
Ministre de l'Armement et du Ravitaillement	Mahmoud CHERIF
Ministre de l'Intérieur	Lakhdar BENTOBBAL
Ministre des Liaisons Générales et des Communications	Abdelhafid BOUSSOUF
Ministre des Affaires Nord Africaines	Abdelhamid MAHRI
Ministre des Affaires Economique et des Finances	Ahmed FRANCIS
Ministre de l'Information	M'Hamed YAZID
Ministre des Affaires Sociales	Benyoussef BENKHEDDA

Abdelkader boulsane, les governments de l'algerie,1962-2006, documents, 2007, p 12.

الملحق رقم 02: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الثانية

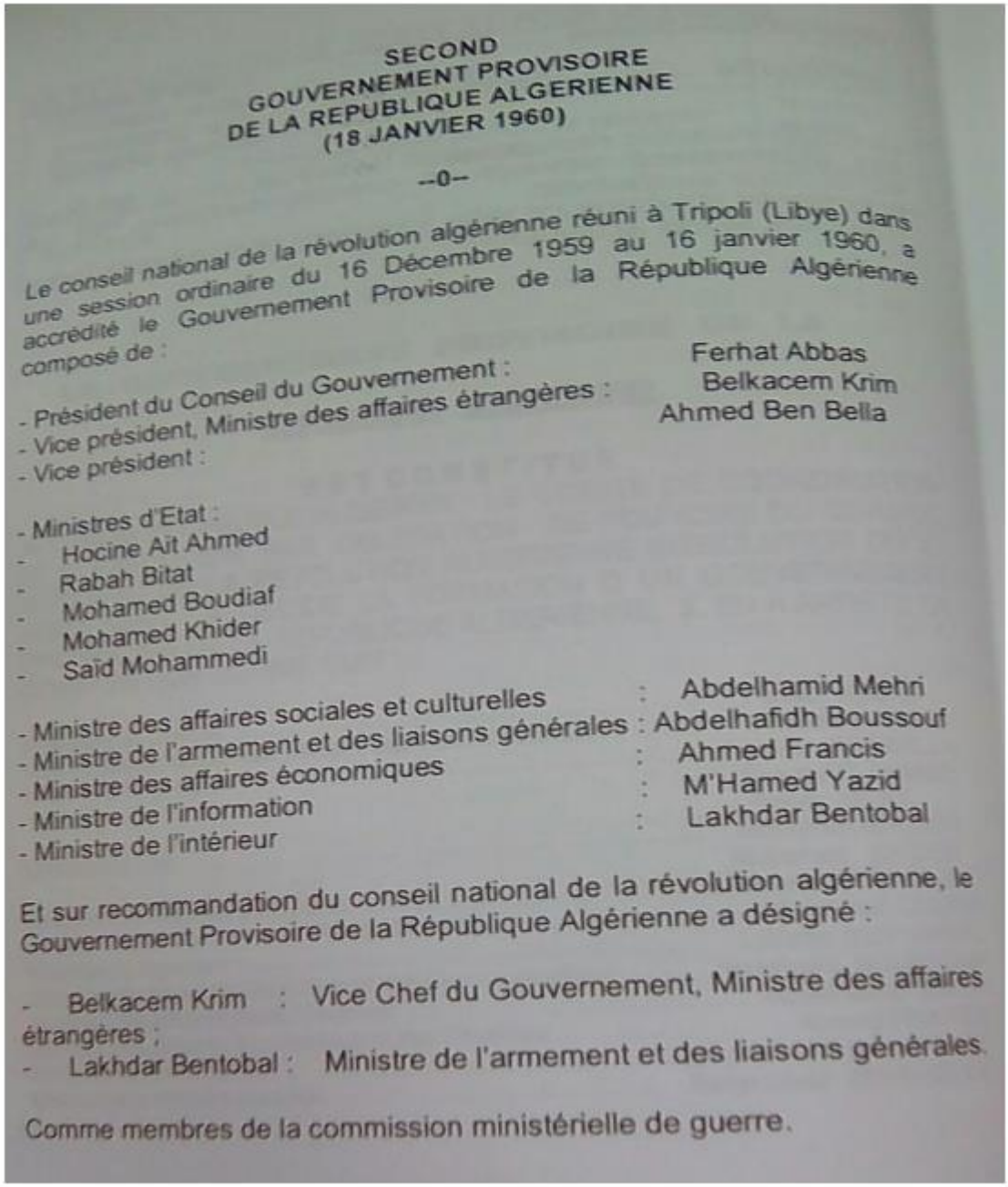

SECOND
GOUVERNEMENT PROVISOIRE
DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE
(18 JANVIER 1960)

--0--

Le conseil national de la révolution algérienne réuni à Tripoli (Libye) dans une session ordinaire du 16 Décembre 1959 au 16 janvier 1960, a accrédité le Gouvernement Provisoire de la République Algérienne composé de :

- Président du Conseil du Gouvernement : Ferhat Abbas
- Vice président, Ministre des affaires étrangères : Belkacem Krim
- Vice président : Ahmed Ben Bella

- Ministres d'Etat :
  - Hocine Ait Ahmed
  - Rabah Bitat
  - Mohamed Boudiaf
  - Mohamed Khider
  - Saïd Mohammedi

- Ministre des affaires sociales et culturelles : Abdelhamid Mehri
- Ministre de l'armement et des liaisons générales : Abdelhafidh Boussouf
- Ministre des affaires économiques : Ahmed Francis
- Ministre de l'information : M'Hamed Yazid
- Ministre de l'intérieur : Lakhdar Bentobal

Et sur recommandation du conseil national de la révolution algérienne, le Gouvernement Provisoire de la République Algérienne a désigné :

- Belkacem Krim : Vice Chef du Gouvernement, Ministre des affaires étrangères ;
- Lakhdar Bentobal : Ministre de l'armement et des liaisons générales.

Comme membres de la commission ministérielle de guerre.

Abdelkader boulsane, op cit, p 14.

الملحق رقم 03: : الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الثالثة

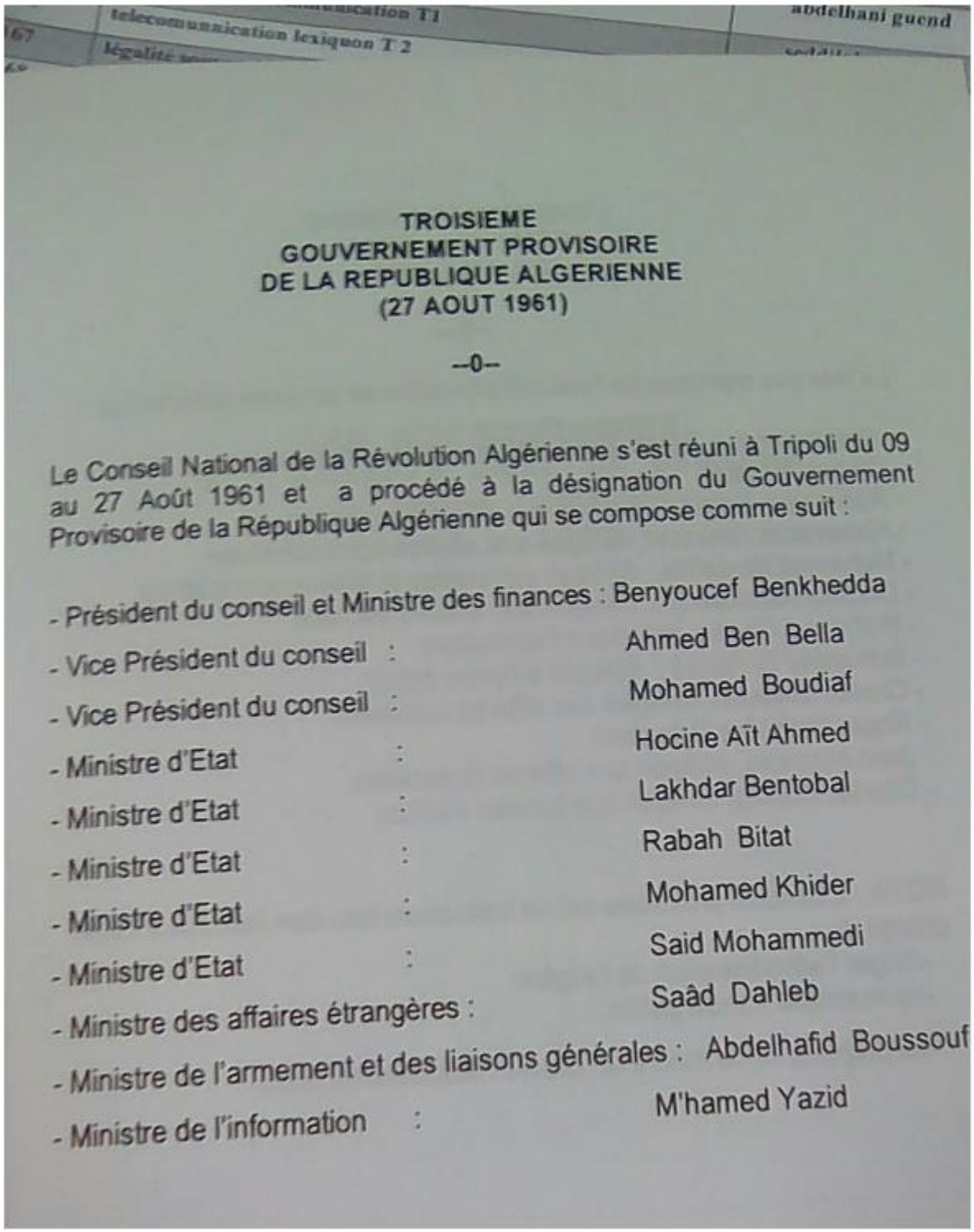

TROISIEME
GOUVERNEMENT PROVISOIRE
DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE
(27 AOUT 1961)

--0--

Le Conseil National de la Révolution Algérienne s'est réuni à Tripoli du 09 au 27 Août 1961 et a procédé à la désignation du Gouvernement Provisoire de la République Algérienne qui se compose comme suit :

- Président du conseil et Ministre des finances : Benyoucef Benkhedda
- Vice Président du conseil : Ahmed Ben Bella
- Vice Président du conseil : Mohamed Boudiaf
- Ministre d'Etat : Hocine Aït Ahmed
- Ministre d'Etat : Lakhdar Bentobal
- Ministre d'Etat : Rabah Bitat
- Ministre d'Etat : Mohamed Khider
- Ministre d'Etat : Said Mohammedi
- Ministre des affaires étrangères : Saâd Dahleb
- Ministre de l'armement et des liaisons générales : Abdelhafid Boussouf
- Ministre de l'information : M'hamed Yazid

Abdelkader boulsane, op cit, p 15.

الملحق رقم 04: زيارة بن يوسف بن خدة لمصر

المصدر: بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 46.

الملحق رقم 05: اعتقال العربي بن المهيدي

Larbi Ben M'hidi :
un leader reste toujours un leader même devant la mort.

Boualem nedjadi, les torisonnaires 1830-1962, Edition anep, rouiba, 2015, p 247.

الملحق رقم 07: بن يوسف بن خدة في إذاعة تونس

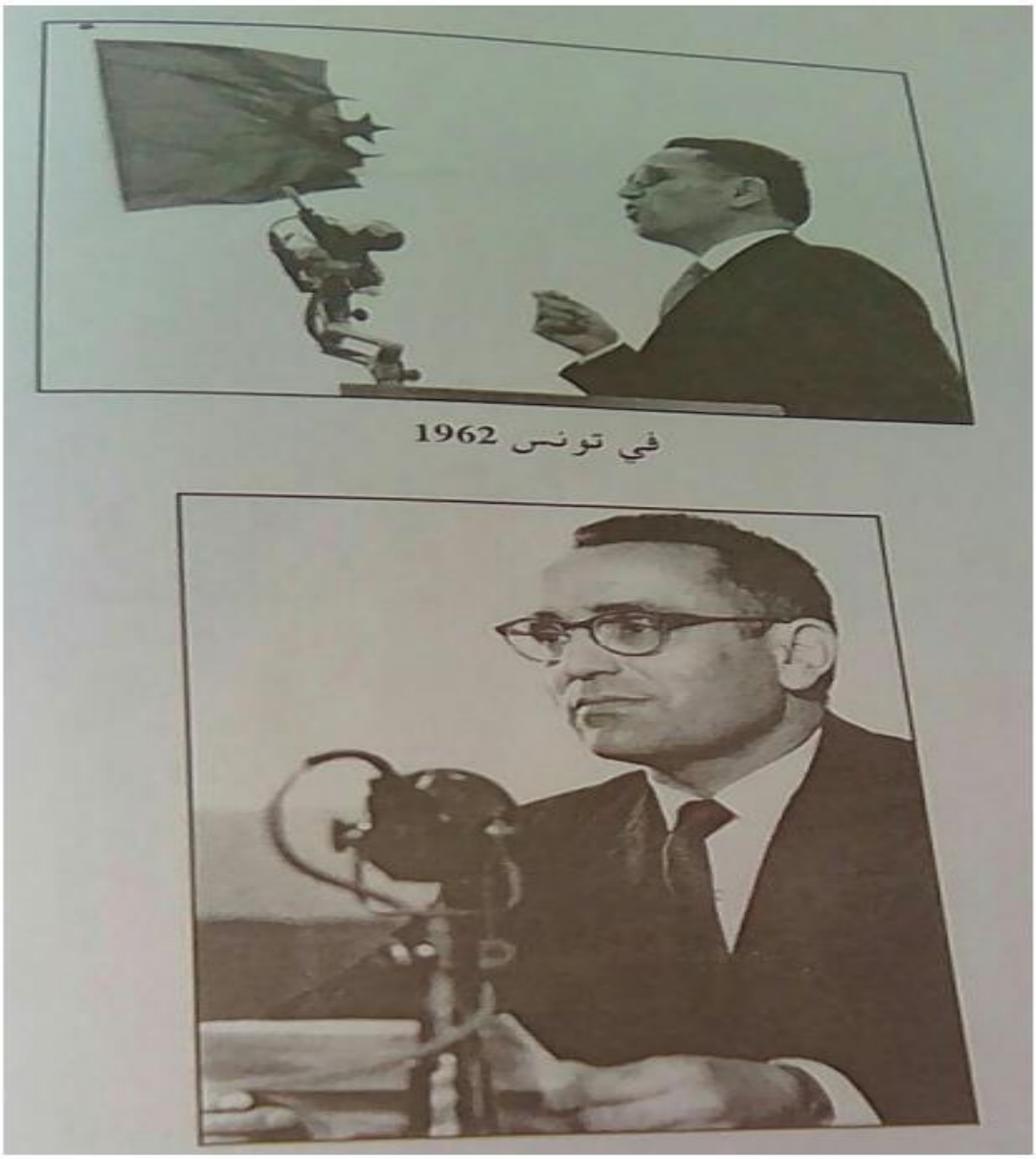

المصدر: بن يوسف بن حدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 28.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان	
الإهداء	
المقدمـــــــة	أ–د
الفصل التمهيدي (بن يوسف بن خدة)	6
الفصل الأول: نشاطه في المؤسسات الإنتقالية للثورة	
المبحث الأول: لجنة التنسيق الأولى 1957/1956	**15**
المبحث الثاني: نشاطه في الحكومة المؤقتة الأولى سبتمبر1956إلى جانفي1960	**20**
المبحث الثالث: نشاطه في الحكومة المؤقتة الثانية جانفي 1960–أوت1961	**25**
المبحث الرابع: نشاطه في رئاسة الحكومة المؤقتة ووزير المالية أوت 1961 إلى مارس 1962	**27**
الفصل الثاني: موقف بن خدة من القضايا التي شلّت الثورة	
المبحث الأول: معركة الجزائر وانعكاساتها على الثورة	**31**
المبحث الثاني: شلّل الحكومة المؤقتة في ربيع 1959م	**38**
المبحث الثالث: موقفه خلال إجتماع العقداء 17 أوت 1959م إلى ديسمبر 1959م	**41**
المبحث الرابع: موقفه من الخلاف مع هيئة الأركان	**47**
المبحث الخامس: إجتماع المجلس الوطني بطرابلس 27ماي إلى 07 جوان 1962	**54**
الخاتمـــــــــة	**58**
قائمة المصادر والمراجع	**60**
ملخص الدراسة	

الملخص:

تتناول هذه المذكرة دور بن يوسف بن خدة في الثورة الجزائرية خلال الفترة بين 1956 و1962، مع التركيز على القضايا التي أثرت بشكل كبير على المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية. وقد حاول بن يوسف بن خدة، الذي شغل مناصب مهمة داخل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أن يواجه التحديات التي ظهرت بعد استقلال الجزائر. يتناول البحث بشكل خاص الأزمات السياسية والإدارية الداخلية التي شلت فعالية المؤسسات الانتقالية، والتي كانت مرتبطة بالصراع بين القوى السياسية والعسكرية داخل جبهة التحرير الوطني، وكذلك الضغوط الخارجية، مثل المفاوضات مع فرنسا. كما يُبرز المذكرة كيفية تأثير هذه القضايا على استقرار النظام السياسي في مرحلة ما بعد الاستقلال.

الكلمات المفتاحية: بن يوسف بن خدة – المؤسسات الانتقالية – جبهة التحرير الوطني – الثورة الجزائرية – المفاوضات مع فرنسا.

Abstract :

This thesis addresses the role of Ben Youssef Ben Khadda in the Algerian Revolution between 1956 and 1962, focusing on the issues that significantly affected the transitional institutions of the Algerian Revolution. Ben Youssef Ben Khadda, who held key positions within the Provisional Government of the Algerian Republic, sought to tackle the challenges that arose after Algeria's independence. The research specifically explores the internal political and administrative crises that paralyzed the effectiveness of the transitional institutions, which were linked to the conflict between the political and military factions within the National Liberation Front (FLN), as well as external pressures, such as negotiations with France. The thesis also highlights how these issues impacted the stability of the political system in the post-independence phase.

Keywords: Ben Youssef Ben Khadda, transitional institutions, National Liberation Front, Algerian Revolution, negotiations with France.